



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (50) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3120598) ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الأجر السوري خلال خمسين عاماً

[12]



الافتتاحية

الآمنة و«التكاذب» الأمريكي التركي

يحتل خبر الإعلان عن التوافق الأمريكي التركي حول «منطقة آمنة» في الشمال الشرقي السوري، موقع الصدارة بين الأخبار التي يجري تداولها حول الوضع السوري، ويذهب البعض بعيداً في قراءة وفهم هذا الإعلان ليصل به الأمر إلى محاولة إعادة رسم مجمل اللوحة السورية...

إلى جانب أن كل ما قيل في الإعلان وحوله حتى اللحظة لا يزال أقرب في مضامينه إلى توقعات الأحرف الأولى التي كثيراً ما تقف عند هذه الأحرف بالذات ولا تنتهدها، إذ بقيت القضايا المعلقة ولم يجر حسمها، وخاصة مسألة العمق وطبيعة الإدارة، فإن عاملين أساسيين لا يمكن دونهما فهم هذا الإعلان...

العامل الأول والأكثر تأثيراً هو التراجع الأمريكي بالمعنى العام، وفي الإطار السوري بالمعنى الخاص؛ فالناظر الموضوعي إلى الخط البياني لتطور الأحداث ابتداء من الشهر التاسع 2015 وحتى اليوم، يستطيع الجزم بأن واشنطن تخسر بشكل يومي في سورية، وصولاً إلى حالة من السكون المؤقت بعناوين ثلاثة كان يراد لها أن تبقى معلقة لأطول مدة ممكنة «إدلب، الشمال الشرقي، اللجنة الدستورية».

خلال الأشهر القليلة الماضية، بات من الواضح أن الحفاظ على حالة الجمود في ملفي إدلب واللجنة الدستورية قد وصل إلى نهايته، وغداً الدفع نحو إنجاز خطوات ملموسة في هذين الملفين مسألة لا راد لها، وبحكم ارتباط الملفات السورية ببعضها بشكل صميمي، فإن واشنطن لن تعجز عن تبيين الحقيقة البسيطة القائلة بأن حالة السكون في ملف الشمال الشرقي لن تطول هي الأخرى، بل ستخضع لعمليات تحريك باتجاه تقليص الدور الأمريكي وصولاً إلى إنهائه...

ضمن هذه الإحداثيات، وتحت ضغط تقدم توافقات أستانا، أقدمت واشنطن على مناورة استباقية مع تركيا في مسألة الشمال الشرقي، لعل ذلك يساهم في إبطاء عمليات التحول في الملفات المختلفة، ولعله يمدد مرحلة السكون عبر السعي لغرس بذور شقاق بين ثلاثي أستانا.

العامل الثاني شديد التأثير في مسألة «المنطقة الآمنة» وما يثار حولها، هو أن حجم المصالح المشتركة بين ثلاثي أستانا، وبين روسيا وتركيا خصوصاً، وليس في ما يتعلق بسورية فحسب، وبإقامة طويلة من الملفات الإستراتيجية، بات من الثابت والعمق بحيث لن تؤثر فيه «منغصات» مؤقتة وصغيرة، ولا بهلوانيات أمريكية خالية من التجديد.

بكلام آخر، فإن الطرفين الأمريكي والتركي، يعلمان أكثر من أي أحد آخر، أن التوافق بينهما ليس أكثر من تكاذب، يحاول كل منهما من خلاله لا الاتفاق مع الآخر، بل الإيقاع به عبر أي اتفاق كان...

فوق ذلك كله، فإن مبدأ السيادة السورية الكاملة على كامل الأرض السورية، هو مبدأ لم يكن قابلاً للنقاش حقولاً ووطنياً، وبت غير قابل للنقاش عملياً بحكم توازن القوى الدولي الجديد وتطوراتها، وأية منطقة آمنة مزعومة، لن تكون أكثر أمناً وهي خارج إطار السيادة السورية... وهذا كله مرهون بالتزيق الشافي من كل هذه التشويشات؛ أي التطبيق الشامل للقرار 2254 واستعادة الشعب السوري لسيادته وحقه في تقرير مصيره بنفسه، وهو الحق الذي يشق طريقه عبر هذه التشويشات كلها، وبالرغم منها كلها...

شؤون محلية



إعادة الإعمار تفرض
جهاز دولة قوي وكفؤ

08

ملف «سورية 2019»



تصعيد واشنطن آسيوياً؛ الصين
لم تعد عدواً اقتصادياً فقط

06

ملف «سورية 2019»



«المنطقة الآمنة»:
خطوة إلى الوراثة!

05

شؤون عمالية



الجوع كافر
يا عيد

02

قانون التنظيم النقابي رافعة النضال العمالي



الحاجة الموضوعية لتغيير قانون التنظيم النقابي أصبحت واجبة وضرورية انطلاقاً من جملة التغييرات الحاصلة في البلاد منذ إصدار القانون المذكور عام 1968، إذ مضى على إصداره ما يقرب الخمسين عاماً، جرت خلالها مجموعة كبيرة من المتغيرات أصابت الطبقة العاملة وكذلك الاقتصاد السوري...

■ عادل ياسين

البعث ورؤيته في تنظيم وتجميع طاقات الجماهير الكادحة وتفجيرها.

تقول الأسباب الموجبة لإصدار قانون التنظيم النقابي رقم 84/ لعام 1968 كما جاء في نص القانون: «الحاجة إلى إصدار قانون تنظيم نقابي جديد يحقق الغاية والهدف من تنظيم الطبقة العاملة في ظل الثورة الاشتراكية الوحدوية، يضمن للطبقة العاملة وتنظيمها النقابي ممارسة الديمقراطية الواسعة ويحملها مسؤولياتها تجاه قضايا النضال القومي الاشتراكي». بينما الأسباب الموجبة وفقاً لمشروع القانون الجديد مختلفة، لم تعد تعتمد على مقررات حزب البعث، وانتقلت للاعتماد على الدستور السوري الجديد في إنجاز القانون.

جاء في الأسباب الموجبة الجديدة: ينطلق التعديل من مبادئ الدستور السوري.

ينطلق التعديل من دور الحركة النقابية في حماية مصالح المنتسبين وسائر العمال السوريين في الداخل والخارج. تأكيداً لمبادئ الدستور التي أكدت على حرية المنظمات الشعبية والنقابات واستقلاليتها ودورها الرقابي ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى حق العمل النقابي وحرية، وبما يتفق وأحكام اتفاقيات العمل العربية والدولية التي صادقت عليها سورية.

■ الأسباب الموجبة للطبقة العاملة السورية

للطبقة العاملة السورية أسبابها الموضوعية في أن يكون هناك قانون للتنظيم النقابي ينظم علاقتها بالحركة النقابية كمنظمة كفاحية تستطيع الدفاع عن مصالح وحقوق العمال بكل الوسائل التي تمكن العمال من انتزاع تلك الحقوق والمطالب، في مواجهة قوى رأس المال المدعومة بالقوانين والأنظمة وبجهاز الدولة. وبالمقابل، لخلق التوازن المطلوب لابد من قانون يعبر بشكل واضح عن الأدوات الضرورية المفترض امتلاكها بما فيها حق الإضراب، كما ينص على ذلك الدستور واتفاقيات

العمل العربية والدولية، من قبل العمال، ومنها:

أن يكون للجنة النقابية الشخصية الاعتبارية الحقيقية والاستقلالية الفعلية في إقرار ما تراه مناسباً من قرارات تتخذها دفاعاً عن مصالح وحقوق العمال بما فيها حق الإضراب.

أن تكون هناك هيئة عامة موسعة تشمل جميع عمال المنشآت لهم حق النقاش والإقرار لما يروونه مناسباً بشأن مطالبهم. أن يكون للهيئة العامة حق انتخاب اللجنة النقابية بعيداً عن الأشكال المتبعة التي تقيد حريتهم في انتخاب من يمثلهم في اللجنة النقابية.

أن يكون للهيئة العامة حق سحب الثقة من اللجنة أو من بعض أعضائها.

أن يكون للهيئة حق اختيار ممثلي العمال في اللجان الإدارية والمجالس الإنتاجية، وحق سحب الثقة منهم إذا أقتضى الأمر ذلك.

حق الهيئة العامة في انتخاب مندوبيها لمؤتمر النقابة.

إعادة النظر بجداول المهن، ليصار إلى تأسيس لجان نقابية ومكاتب نقابات موسعة على أساس تعدد المهن في القطاع الواحد، مثل: عمال معامل الأدوية كهيئة مدموجة الآن في الصناعات الكيماوية، وعددهم ومهنتهم تسمح بأن يكون لهم مكتب نقابة مستقل، كذلك عمال الاتصالات المدمجون مع نقابة الدولة والبلديات.

العمل على زيادة وزن عمال القطاع الخاص في التنظيم النقابي وهذا حق طبيعي يؤمن للحركة النقابية وزناً أعلى في دفاعها وصراعها من أجل حقوق العمال، ويخرج العمال من دائرة التحكم والهيمنة المفروضة عليهم، ومنعهم من أغلب الحالات من تأسيس نقاباتهم في معاملهم ومنشآتهم. إن الغاية من توسيع دور الهيئة العامة واللجان النقابية هي لضرورة توسيع دائرة العمل النقابي، والتأثير في القرارات لتبني مصالح العمال بعيداً عن الاعتبارات التي تتخذ الآن، وتصبح مع حق العمال في مهبة الريح، وخاضعة لتلك الاعتبارات الحزبية والعلاقة مع الحكومة.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الجوع كافر يا عيد

المشاهد لحركة الناس في هذه الأيام في الشوارع وعلى أبواب المحلات يرض أن الناس بخير وهي ستلتهم ما في داخل المحلات من بضائع التهاماً من أجل تأمين مستلزمات العيد من ملابس وأشياء أخرى اعتاد على شرائها السوريون بهذه مناسبات، ولكن الحقيقة عكس الضن الأولي لهذه الجموع الغفيرة فهي تنظر بعينها لما هو معروض وتتحسر بقلها لعدم قدرتها على تأمين حاجات أطفالها وحاجاتها الأساسية فكيف ستستطيع تأمين ذلك والأجور لا تكفي لسد الرمق بينما المتخمين والحيثان وابناء النعم المحدثه يلتهمون ما لذ وطاب لهم بسبب استحوادهم على ما أنتجه غيرهم من ثروة يتمتعون بها ليصبح من أنتجها بحالة عوز وحاجة أنه قانون القوي. وقانون الغاب الذي يسمح لمن ينتج لا يحصل على ما أنتجه ومن لا ينتج ويعمل «يأكل البيضة وتفشيرتها» كما يقول المثل الشعبي كناية عن اغتصاب حق الأكثرية من قبل الأقلية المتحكمة بمصيرهم ومستوى معيشتهم.

كل يوم نتطالعنا وسائل التواصل والإعلام عن النتائج المترتبة على زيادة الأجور، بعضهم يقول: أن الزيادة لا تصنع تضخم يلتهمها. والبعض الآخر من المحليين الاقتصاديين يقولون: أن أي زيادة ستصنع تضخم وترتفع الأسعار ويصبح ما يحصل عليه الناس وخاصة العمال من أجور لا قيمة له يذهب لجيوب الاحتكار والمنتفذين في الاستيراد وغيرهم. أي: أن الزيادة المطلوبة لا رأي مستقر عليها كما يصرحون من حيث فائدتها على مستوى معيشة الأغلبية من الناس. وبهذه الحالة عملوا فينا مثل المثل الشعبي: «مقسوم لا تاكل وصحيح لا تقسم وكول لتتبع».

لقد بلغ السيل الزبى أصبح وضع الناس من حيث مستوى معيشتهم لا يحسدون عليه فهي لا يعينها كل ما يطرح حول الزيادة بل يعينها شيء واحد وجيد أن وضعها المعيشي يندهر باستمرار نتيجة سياسات الناهمين وهذا الوضع يحتاج إلى حل حقيقي يعيد لهؤلاء المهنوبين حقوقهم في ثروتهم وجزء من هذه الحقوق أن تكون أجورهم تأمين لهم كرامتهم والأجور معروفة مصادر زيادتها ورفعها ولا تحتاج لمنظري الاقتصاد ليتحفونا بتضخيراتهم التي لا تسمن من جوع وإلا فإن الجوع كافر.

مشروع التنظيم النقابي لم ير النور منذ طرحه في 2012 ومن يطلع على النص الجديد لا يرى فيه تغييراً جوهرياً عن نص القانون القديم

ثلاثة إضرابات والحال من «بعضو»

ليس غريباً أن تظهر كل يوم دلائل امتعاض وفراغ صبر العمال السوريين هنا أو هناك، سواء كانوا ضمن البلاد أو في الدول المجاورة، وسواء كانوا يعملون ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة جهاز الدولة أو خارجه، هذا ما دلت عليه الإضرابات العمالية بالسويداء والقامشلي وإضراب عمال الأفران السوريين في لبنان، «فالحال من بعضو»

■ محرر الشؤون العمالية

اعتصام سائقي القامشلي

نظم نحو 500 من سائقي سرافيس الأجرة من أصل 2000 سائق اعتصاماً وإضراباً عن العمل أمام الكراج المخصص لسرافيس حيي العنترية وقناة السويس، احتجاجاً على وقوف حافلات النقل الداخلي الجديدة أمام كراجهم. واحتج السائقون على تخصيص مواقفهم لحافلات البلدية الجديدة لأنه سيؤدي إلى قطع أرزاقهم، مطالبين بالزام الحافلات بالتقيد بالمواقف المخصصة لها.

يرى سكان القامشلي في الباصات الجديدة أمراً إيجابياً لأن أجرة الراكب في الباصات 25 ل.س بينما في السرافيس 75 ل.س. لذلك فهذه القضية تحمل وجهين، إضافة إلى التزام الباصات بنظام السير ومواعيد الانطلاق.

راجع السائقون مسؤولي الإدارة الذاتية في القامشلي لأن عملهم توقف بسبب الحافلات الجديدة، من خلال وقوفها أمام الكراج، وأخذ الراكب من السائقين وعدم التزامها بالمواقف الخاصة بها حسب تعبير السائقين، فلم يستقبلهم أحد لذلك أضربوا عن العمل، وجاءت

الأسايش واعتقلت عدداً من السائقين مطالبين بفك الإضراب. بينما يقول مسؤولو الإدارة الذاتية: إن شكاوى سائقي السرافيس غير منطقية، لأن المشروع كان استجابة لشكاوى السكان بسبب غلاء أجرة السرافيس والأزمة المرورية.

وكانت بلدية القامشلي قد خصصت 5 حافلات لنقل الركاب «تتسع كل حافلة لـ 24 ركاباً» وباشرت عملها في نقل الركاب من شرقي المدينة إلى غربها، مروراً بالسوق المركزي وبالعكس من الساعة السابعة صباحاً وحتى الثامنة مساءً.

وعلى الرغم من الخطوة التي ينظر إليها السكان بإيجابية، إلا أن معارضة نحو 500 من سائقي

سرافيس أحياء العنترية وقناة السويس والهلالية تفرض على البلدية النظر في أوضاعهم أيضاً، خصوصاً إذا نفذت البلدية مشاريع مماثلة في بقية أنحاء المدينة التي يبلغ عدد سرافيس الأجرة فيها نحو 2000 سيارة على خطوطها الـ 10، لأن ذلك سيؤثر على عمل سائقي تلك السرافيس حسب ما نقلت إذاعة أرتا.

إضراب في السويداء

نفذ كادر أحد المشافي الطبية في السويداء إضراباً عن العمل بعد تعرضهم للضرب والإهانة على يد شخص مسلح.

ونقل عن عدة مصادر في مشفى



تهديد بالإضراب في لبنان

بدأت نقابات الأفران والمخابز اللبنانية تتضامن مع العمال السوريين، وأكدت الجمعية العمومية لاتحاد نقابات أصحاب الأفران والمخابز اللبنانية، في اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء 30 تموز، أن التدابير المتخذة من وزارة العمل تجاه العمال السوريين أدت إلى توقف العمل في هذا القطاع لعدم توافر العامل البديل.

وطالبت الجمعية وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية بالتحرك سريعاً لمعالجة هذا الموضوع، لما له من انعكاسات سلبية على أصحاب الأفران في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. كما طالبت وزارة العمل بعدم إرسال مفتشيها لملاحقة الأفران بحثاً عن العمال السوريين، ريثما تتم معالجة الموضوع. وفي حال عدم الوصول إلى حل، رأت الجمعية أن الاتحاد سيعمل عن خطوات تصعيدية بدءاً بالإضراب.

ولفتت الجمعية النظر إلى أن موقفها ينطلق من أن الإجراءات والتدابير التي تتخذها وزارة العمل بشأن العمالة الأجنبية، تحمل أصحاب المخابز والأفران أعباءً مالية إضافية يصعب عليهم تحملها، لأن سعر الخبز تحددته وزارة الاقتصاد والتجارة، بعد احتساب عناصر الكلفة بدراسة مفصلة، وهذه الإجراءات والتدابير قد تزيد هذه العناصر ارتفاعاً. علماً أن ارتفاعات كبيرة أصابت عناصر الكلفة، ولم تحرك ساكناً منذ خمس سنوات.

خفض حوادث وإصابات العمل

■ نبيل عكام

يُعرف الحادث بأنه طارئ مفاجئ وغير متوقع أو مخطط له يقع خلال العمل أو بسبب ما يتصل به ويشمل ذلك المخاطر الطبيعية أو الكهربائية أو الميكانيكية أو الكيميائية أو إجهاداً حاداً وغيرها من المخاطر التي قد تؤدي إلى الوفاة أو الإصابة البدنية أو المرض الحاد للعامل المصاب. وفي بعض الأحيان يؤدي الحادث إلى أضرار بوسائل الإنتاج. أما إصابة العامل فتعرف بذلك الضرر الذي يصيب العامل بسبب وقوع الحادث، أي: أن الإصابة هي النتيجة المباشرة للحادث الذي يتعرض له العامل، وبمعنى آخر: إصابة العمل هي الإصابة التي تحدث للعامل في مكان العمل أو بسببه وكذلك تعتبر الإصابات التي تقع للعامل في طريق ذهابهم إلى العمل أو طريق عودتهم من العمل إصابات عمل بشرط أن يكون الطريق الذي سلكه العامل هو الطريق المباشر دون توقف أو انحراف. تصنف الحوادث إلى حوادث غير خطيرة وأخرى خطيرة أو مميتة، التي تصيب العمال بإصابات مختلفة كالحروق، أو الكسور أو فقد الحواس أو أحد الأعضاء أو التشوهات المختلفة، وقد تؤدي إلى

تعتبر حماية العنصر البشري من مخاطر العمل حماية للاقتصاد الوطني والمجتمع، وإذا نظرنا إلى حوادث العمل وما ينتج عنها من حالات وفاة أو عجز كلي أو عجز جزئي، أو آثار سلبية أخرى إنسانية واجتماعية واقتصادية. نتعدد العوامل التي تساهم في وقوع حوادث العمل، وتعود بمعظمها إلى نقص قواعد السلامة المهنية في بيئة العمل التي يتواجد فيها العمال، ونظراً للأضرار الفادحة التي تسببها حوادث وإصابات العمل المادية منها والمعنوية بالنسبة للعامل المصاب، أو زلزاله في الشركة التي يعمل بها، أو أسرته فإننا نحاول من خلال هذه السطور معرفة أسبابها وكيفية الحد من حدوثها.



العامل أكثر تمسكاً بالطرق السلمية والأمانة لأداء عمله بأقل الأخطاء، وبالتالي انخفضت احتمالات وقوع حوادث وإصابات العمل. - تزداد نسبة حوادث وإصابات العمل عند العاملين الذين يعملون في المجال الإنتاجي الصناعي والزراعي عنهم من العاملين في غير المجال الإنتاجي، الأعمال الخدمية والإدارية. - عدم فعالية تشريعات الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية على حماية العامل من خلال ضعف دور الجهات المعنية في متابعة تلك المنشآت، التي تبدي عدم التزامها بقواعد وأسس الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، وعدم وجود نصوص تشريعية خاصة بالأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، تكون رادعة بشكل حقيقي. وتعطي صلاحيات حقيقية وواضحة لمفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية والتنظيم النقابي أيضاً. - الضغوط والتهديدات المختلفة والمتغيرة كعامل مباشر ورئيس. من خلال الظروف المعيشية المتدنية نتيجة انخفاض الأجور وزيادة تكاليف الحياة، والشعور بعدم الاستقرار بالعمل الناتجة عن قصور قوانين العمل في حماية العامل، وهذا يساعد على الوقوع أو كثرة التعرض للحوادث أثناء العمل.

العمل التي يعملها العامل، زادت فرص تعرض العامل للتعب والإرهاق، وزادت بالتالي احتمالات وقوع حوادث وإصابات العمل. وأكدت اتفاقية العمل الدولية رقم 147/ على أهمية تخفيض ساعات العمل إلى أربعين ساعة عمل أسبوعياً. - كثرة تعديل مواقع العمل، ذات تأثير كبير على معدلات حوادث العمل بالمنشآت، وكلما طال مدة خدمة العامل في موقعه، أصبح

عجز كلي دائم، أو عجز جزئي دائم، أو مؤقت، أو الموت. دلت الوقائع العملية والعديد من الأبحاث الدراسات المختصة أن المؤثرات التي تساعد على وقوع إصابات وحوادث العمل، في مواقع العمل. - فالمنشآت التي يعمل عمالها ساعات عمل أطول تزداد فيها معدلات الحوادث بنسب أعلى من تلك المنشآت التي يعمل عمالها عدد ساعات عمل أقل، فكلما زادت ساعات

ويسألونك عن النقابات!؟

عمال القطاع الخاص غير المنظم



لقد شهد القطاع الخاص غير المنظم توسعاً كبيراً، وازداد انتشاراً وتضخماً مع الإعلان وتطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية وما قبلها، بشكل واضح وصريح ولا شك أن معرفة القطاع غير المنظم وادماجه وتنظيمه ضمن الاقتصاد الوطني، تعتبر من المهام الأساسية لبناء اقتصاد حقيقي ينهض بالمجتمع، ويرفع نسبة النمو التي سننعكس في كل مجالات الحياة في البلاد.

■ وائل هنذر

المفروض أن يكون للحركة النقابية دور محوري، في حماية العاملين في القطاع غير المنظم، أي: تنظيم العمال في هذا القطاع وتمثيلهم تمثيلاً حقيقياً والدفاع عن حقوقهم ومطالبهم باستخدام كل الأدوات النضالية الضرورية، التي ضمنها وصانها الدستور، وأقرتها موثيق العمل الدولية والعربية، وهذا يساهم في نوعية العاملين في القطاع غير المنظم والمنظم أيضاً، ويشجعهم على الانسحاب إلى النقابات، ويسهل عملية الاندماج في القطاع المنظم عندما يرى العمال هذا الدور الذي تلعبه النقابة من أجل حقوقهم. قاسيون زارت بعض مواقع العمل في هذا القطاع غير المنظم، الذي يشمل أنشطة اقتصادية كثيرة، منها: قطاع عمال الزراعة وقطاع الخدمات، ومنها: خدمات النقل المتنوعة وقطاع الأسواق التجارية المتعددة، من البسة جاهزة وأقمشة ومواد غذائية وغيرها، إضافة إلى مندوبي المبيعات للشركات ووكلائها. وعمال شركات النظافة الخاصة أيضاً.

- قطاع البناء والإنشاء: ويتضمن هذا القطاع عمالاً يمارسون مهناً عديدة منها: الدهان والكهرباء، وعمال الصحة وعمال الحدادة والنجارة، إضافة إلى أعمال الباطون المختلفة. وقد حاولنا معرفة ظروف وشروط عمل هؤلاء العمال، وما هي التعويضات إن وجدت، وبدورنا ننقل ما قالوه في شرح معاناتهم. عمال معمل وفرن للحلويات البالغ عددهم حوالي أربعين عاملاً، حاولوا إقناع رب العمل بتشميلهم بالتأمينات، وبتعويض إصابة العمل، وما كان من رب العمل إلا القيام بفصل عدد من العمال المرضيين لزملائهم، وتحدث

إلينا أحدهم قائلاً: قمت برفع دعوى قضائية على صاحب المعمل أطلبه كامل تعويضاتي من بداية العمل لديه، أي: من عشر سنوات ولا زالت القضية منظرية في أروقة القضاء. منار، العاملة في ورشة تصنيع الجوارب في أحد المنازل القديمة في مدينة السويداء قالت: «نحن ثمانتي عاملات نعمل دواماً واحداً، نسكن في عدة قرى مقابل راتب 15000 ليرة سورية، كلنا غير مسجلات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ومعرضات للإصابة جراء خطورة عملنا في كل لحظة، وقد قمنا بمطالبة رب العمل صاحب ورشة الجوارب برفع رواتبنا وتسجيل جميع العاملات في مؤسسة التأمينات، لكنه رفض بشدة وهددنا بالفصل من العمل في حال تكرار المطالبة، علماً أن نصف راتبي يذهب أجور مواصلات لقريتي التي تبعد عن مدينة السويداء 15 كم». لا تنتهي المعاناة، شعور عدم الأمان يرافق العمال المياومين، عمال البناء فهم ليسوا مثل غيرهم من العمال الدائمين في المصانع الحكومية والشركات الخاصة، فهؤلاء عمال اليوم الواحد، وليس في مقدورهم أن يضرّبوا عن العمل يوماً إذا ما استغل صاحب العمل مجهودهم، أو لم يعطهم حقهم كاملاً، وإذا تعرض أحدهم لحادث أثناء العمل فلا تأمين على حياته، كما أنهم لا يحصلون على أية معاشات تقاعد، كما يقول باسل الذي يبلغ من العمر 32 عاماً، وهو أب لطفلين بنت وولد سقط من الدور الأول في إحدى العمارات فكسرت ذراعه، وتوقف عن العمل لمدة 3 أشهر يقول: «إن جسده حتى الآن متأثر بالكسر». مضيفاً: «صحتي هي رأس مالي، وفي حال مرضي فإن أبنائي لا يجدون أي مال».

أغلب هؤلاء العمال هم من فئة الشباب الجامعي الذي يضطر للعمل من أجل تأمين المصروف وتكاليف الدراسة

يوجد في محافظة السويداء وفقاً لبعض التقديرات ما بين 4- /5 آلاف عاملة تعمل في المحلات التجارية والمكاتب والعيادات ومشاعل وورشات الخياطة، ومعظمهن يعملن بأجر زهيد، وظروف عمل قاسية دوامين صباحي ومساءلي، لا يغطي أجور النقل والطعام، وفي بعض الأحيان هناك محاولات للتحرش من قبل بعض أرباب العمل عديمي الأخلاق للعاملات لديهم، إضافة إلى أن الطامة الكبرى عند العاملات في هذا المجال أنهن غير مسجلات بالتأمينات الاجتماعية. ولم تحف /نسرين/ العاملة في أحد محلات بيع الألبسة في مدينة السويداء أثناء حديثها لقاسيون خشيتها من التسريح من قبل صاحب العمل في حال طلبها التسجيل لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، بذريعة ما يترتب عليه من التزامات مالية تجاه المؤسسة، حيث قالت: راتبي 25000 ليرة سورية أسكن في قرية قريبة لمدينة السويداء، وبحاجة لثمانية آلاف ليرة سورية أجار نقل.

يعمل بائعو الألبسة في صالات العرض في ظروف عمل صعبة للغاية، فرغم عملهم السهل نسبياً مع عمال في معامل الإنتاج، إلا أنهم يشتركون معهم في أنهم يتعرضون للاستغلال والعمل لساعات طويلة تصل إلى 10 ساعات عمل يومياً وبرواتب ضئيلة، ودون أية حقوق أخرى، مثل: إجازات أو تسجيل في التأمينات الاجتماعية، وهم معرضون للطرده في أية لحظة، فوضع إعلان على باب المحل «نحن بحاجة للعمال» بحد ذاته يعتبر ضغطاً على العمال وتهديداً لهم بأنه يمكن الاستغناء عن خدماتهم بأية لحظة.

وأغلب هؤلاء العمال هم من فئة الشباب الجامعي الذي يضطر للعمل من أجل تأمين مصروفهم وتكاليف دراستهم، ورغم أن ساعات عملهم لا تتوافق مع دراستهم إلا أنهم لا يملكون أي خيار آخر، وقد تحدث أحدهم قائلاً: إنه لا ينام سوى أربع ساعات في اليوم لكي يوفق بين عمله ودراسته الجامعية. علاء، يعمل في شركة لمبيع كافة الأجهزة

الخليوية وإكسسواراتها في السويداء، قال: إن «الشركة تضم نحو 15 موظفاً، يعملون على مبدأ العمولات، وبعضهم يعمل عن بعد (أون لاين) وبعض العاملين يعملون في منازلهم، أو في المكاتب مطالبين بمهام معينة وليس بدوام ثابت، وطبعاً جميع العاملين غير مسجلين في التأمينات».

وتابع: «لا توجد لدينا إجازات ولا تعويضات، فقط رواتبنا».

يحيى: «أنا أعمل في سوق الخضار «الحسبة» منذ عشر سنوات في تجميل وتنزيل الخضار وجميع من في السوق يعرفونني، لدي مشكلة في الفقرات القطنية من عمودي الفقري تستوجب الراحة وعدم حمل الأوزان الثقيلة، مراجعة الأطباء وأسعار الأدوية تحتاج شغل لحالها، ولكن عندي كوم لحم لازم يأكل ويشرب، ومو ذنبي أنو ظهري شبه مكسور الله يبعين أحسن شي» رأفت سائق سيارات ثقيلة يعمل في شركة غذائية خاصة قال: راتبي 40000 ألف ليرة سورية غير مسجل بالتأمينات الاجتماعية، وليس لدي أية تعويضات، يتم منحي 1000 ليرة إذن سفر عن كل سفرة إلى دمشق، وقد كنت أعمل سائقاً أعلى بولمان في إحدى الشركات السياحية وبراتب أقل.

عمال القطاع الصحي في المشافي والمراكز الصحية الخاصة تحدثت باسمهم نجود، التي تعمل في أحد المخابر الخاصة قالت: 25 ألف ليرة سورية رواتب الموظفين، ولنا يوم واحد إجازة بالشهر مسجلين بالتأمينات وغير منتسبين لأية نقابة.

رجاء/ تعمل في عيادة طبيب قالت: أعمل دوامين: صباحياً ومساءلياً براتب 30000 ليرة سورية دون أية ضمانات، وغير مسجلة بالتأمينات الاجتماعية.

هؤلاء العمال لا يعرفون أية نقابة يمكن تمثيلهم أو يلجؤون إليها من أجل حقوقهم وتحسين ظروف عملهم، من ساعات عمل طويلة، وأجور متدنية، وإجازات سنوية، وأعياد رسمية، فأين النقابات منهم وأين هم منها؟!.

الاتفاق الأمريكي- التركي:

«المنطقة الآمنة»: خطوة إلى الوراء!



أعلنت كل من واشنطن وأنقرة وأنقرة توصلهما إلى اتفاق حول «المنطقة الآمنة» التي كانت تركيا تطالب بها. وجاء الإعلان بعد تفاوض طويل بين الطرفين، سادت فيه أجواء الخلاف والتهديدات المتبادلة، ليأتي الاتفاق مبهماً غير واضح المعالم، ما قد يفتح الباب على احتمالات تفجير الأجواء مجدداً...

■ مامون علي

سبق الإعلان عن الاتفاق عملية حشد القوات العسكرية التركية على الحدود الشمالية السورية، والمتواصلة حتى اللحظة، بحجج مختلفة «سواء أكان ذلك مع حلفائنا أو من دونهم»، بحسب تعبير الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وكان قد صرح في السياق ذاته وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر قبل يومين من إعلان الاتفاق أن: «أية عملية تركية في شمالي سورية ستكون غير مقبولة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستمنع أي توغل أحادي الجانب».

إلى أن جاء الاتفاق ليخدم ضراوة التصريحات المتبادلة التركية- الأمريكية، فما الذي خلص إليه الاتفاق؟

اتفقوا على أنهم سيتفقون!

بعد ثلاثة أيام من الاجتماعات المتواصلة في أنقرة لوفد عسكري أمريكي رفيع المستوى مع نظيره التركي «وهذا ليس الاجتماع الأول من نوعه، بل سبقته عدة اجتماعات مماثلة خلال الأشهر الثلاثة الماضية انتهت جميعها إلى الفشل»، ظهر اتفاق مبهم لم تُعلن معالمه الكاملة حتى اللحظة، حيث نشرت السفارة الأمريكية في أنقرة بياناً مشتركاً أكدت فيه وزارتا الدفاع في البلدين على: «تسريع تنفيذ كافة التدابير من أجل معالجة المخاوف والقلق الأمني لدى تركيا». وأضاف البيان: «سيتم تشكيل مركز عمليات مشتركة في أقرب وقت ممكن لتنسيق وإدارة المنطقة الآمنة من قبل الطرفين». كذلك: «ستصبح المنطقة الآمنة ممر سلام، وستبدل كل الجهود من أجل إعادة المهجرين السوريين إلى بلدهم».

يلجأ البيان في الأماكن الخلافية، والتي يبدو واضحاً أن اتفاقاً نهائياً لم ينجز بعد حولها، وهي بالضبط النقاط التي كانت معلنة بوصفها النقاط العالقة، من ذلك: «عمق المنطقة التي يتم الحديث عنها»، الجهة أو الجهات، التي ستدير وتشرّف على هذه المنطقة، وصلاحيات كل منها، وما هو مصير «وحدات حماية الشعب الكردية»، الجناح العسكري من «قوات سورية الديمقراطية». تبقى هذه النقاط عالقة، بحسب المعلن من الاتفاق المذكور آنفاً، وفقاً لبنوده.

لكن، بعيداً عن التصريحات، وإذا ما انطلقنا من أن ما يسمى بـ «المنطقة الآمنة» عبارة عن مسألة أمريكية- تركية مشتركة، متقاربة من حيث الشكل، ومتناقضة بالعمق على مستوى المصالح؛ فلا بد من قراءة ما وراء البعد الإعلامي والشكلي للأمر...

تركيا والمخاوف المعلنه

تعلن أنقرة، أن الغاية المباشرة من «المنطقة

رابعاً: تحويل شمال شرقي سورية إلى منطقة قابلة للتفجير بأية لحظة، تتحكم بشراة التفجير فيها الولايات المتحدة الأمريكية. سورية والاستفادة من أخطاء الماضي إن الرد المناسب على هذا الاتفاق، هو القطع الكامل والنهائي بين أية قوة سياسية سورية وطنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودفع العملية السياسية إلى الأمام من كافة القوى الوطنية، وانخراط الإدارة الذاتية وجميع القوى السياسية الكردية في عملية الحل السياسي على مستوى سورية ككل، ضمن المسارات الثلاثة «أستانا- سوتشي- جنيف» والتوافق على حل سياسي للقضية الكردية في الإطار السوري الشامل، وصولاً إلى تنفيذ القرار 2254 كاملاً وغير منقوص، والذي يقضي بخروج كل القوى الأجنبية من الأراضي السورية، والذي يحمي منطقة شمال شرق سورية من التجاذبات والصفقات الإقليمية والدولية.

أمريكا ومحاولات التعقيد

ليس من الوارد بالنسبة للولايات المتحدة أي تصادم عسكري للحليفين الأطلسيين، أمريكا وتركيا، وإنما المطلوب تعقيد الملف السوري أمام الحل السياسي الذي يطرق الباب بقوة أكثر من أي وقت مضى، وإشغال الحرائق في المنطقة لإعاقة ومنع استقرارها. ويمكن القول: إن الرغبات الأمريكية المستترة من اتفاق «المنطقة الآمنة» تتلخص بما يلي: أولاً: السماح للقوات العسكرية التركية بالتواجد في المنطقة الشمالية السورية، وفقاً للضرورات الأمريكية وبما يخدم مصالحها. ثانياً: محاولة ضرب ثلاثي أستانا ببعضهم البعض، عبر خلق خلاف روسي- تركي- إيراني. ثالثاً: قطع أي حوار بين دمشق و«الإدارة الذاتية» في الجزيرة السورية، وابعاد القوى الكردية عن المشاركة بالمسارات السياسية لحل الأزمة السورية على المستوى البلاء.

إن الرد المناسب على هذا الاتفاق هو القطع الكامل والنهائي بين أية قوة سياسية سورية وطنية مع الولايات المتحدة الأمريكية

وجه آخر...

رغم وضوح الاستهداف الأمريكي العام من اتفاق «المنطقة الآمنة»، إلا أن مجرد الوصول إليه في هذه المرحلة، هو تعبير عن الخروج عن حالة السكون التي كانت سائدة في ملف الشمال الشرقي خلال عدة سنوات مضت، وهو سكون كانت وظيفته إبقاء هذا الملف عالماً كأداة لمنع الحل، في ظل تهوي المعوقات الأخرى الواحد تلو الآخر، وبشكل خاص وضوح أفق انتهاء ملف إدلب كواحد من آخر الملفات المعيقة... الوضح في المسألة ككل، أن الولايات المتحدة، وضمن التراجع العام الذي تعيشه على المستوى الدولي، وانعكاسات ذلك التراجع في اتباعها سياسات تعيد من خلالها توزيع قواها «العسكرية والاقتصادية والسياسية...» بحيث يجري تكثيف تلك القوى المتراجحة في نقاط قليلة لتكريزها وتكثيفها بغية الحصول على أكبر قدر من النتائج ضمن الإمكانيات المتاحة، بانت مضطرة في سورية إلى إعادة توزيع جديد لسياسات الضغط التي تتبعها... بكلام آخر، فإن مجرد الوصول إلى الاتفاق المعلن حول المنطقة الآمنة، ورغم خطورته الواضحة، إلا أنه يعبر عن تراجع أمريكي إضافي، وعن حاجة أمريكية إضافية إلى تقليص نيرانها في سورية عبر توريث الآخرين في افتعال «نيرانهم» الخاصة، والعمل على توجيه تلك النيران ضمن الصلحة الأمريكية، ولكن الأسابيع والأشهر القادمة سرعان ما ستبين من جديد أن قدرة اللاعب الأمريكي على ضرب الجميع بالجميع باتت أقل من أي وقت مضى، وأن كل تنازل تقدمه واشنطن لأية جهة ضمن المنطق، سرعان ما سيتحول إلى تنازل لا رجعة فيه، بل ولا قبل للولايات المتحدة على التحكم بمآلاته اللاحقة، واحتمالات التفاهات البيئية المحلية حوله، وخاصة في إطار ثلاثي أستانا، وفي الإطار السوري الداخلي...

تصعيد واشنطن آسيوياً: الصين لم تعد عدواً اقتصادياً فقط



بأنهم يتمتعون بدعم واشنطن إذا ما اندلع الصراع، حيث يمكن فهم موقف واشنطن بوصفه محاولة لتوريث كل من التايوانيين والصينيين في احتمالات تصعيد عسكري تحاول واشنطن تثيره في المفاوضات التجارية.

كشمير: استهداف لجهود «شنغهاي»
سابقاً، انضمت كل من الهند وباكستان رسمياً إلى منظمة شانغهاي للأمن والتعاون الاقتصادي في آسيا، وبانضمامهما فإن المنظمة أصبحت تشمل 40% من سكان العالم، وتنتج 20% من الناتج العالمي، وتتفق 300 مليار دولار سنوياً على الدفاع... ولكن هذا الانضمام له دلالاته التي تمتد لتشير إلى نجاح القوى الصاعدة، وهنا المقصود تحديداً كل من روسيا والصين، بتكتيف اليد الأمريكية ودفع العلاقات بين الهند وباكستان بما يسمح باستكمال العمل على المشاريع الكبرى في أوراسيا. وكانت السياسة الروسية الصاعدة المشتركة تدفع الأمور باتجاه خلق تحالفات كبيرة للتعاون في هذه المنطقة، بما يجعل كل المشاكل المتراكمة بين الدول «مشاكل داخلية» ينبغي أن تحل في إطار هذه المجموعات، وإذا أخذنا موضوع كشمير على سبيل المثال، كان التعويل الصيني الروسي هو أن يتم حله بالتفاوض بين الدولتين في إطار مجموعة شنغهاي للتعاون.

وعلى إثر الأجواء الإيجابية التي انعكست في العلاقات الصينية الهندية والعلاقات الهندية الباكستانية، لم تكف الولايات المتحدة عن محاولات تجسير الوضع في كشمير، بوصفها إقليماً من شأن تفجيره أن يحدث ارتدادات سريعة على هذه العلاقات. فبالرغم من أن الصين تتخذ موقفاً محايداً من الصراع الذي

تأيمز «الصينية الرسمية في افتتاحيتها خلال الأسبوع الماضي: «إن موافقة الولايات المتحدة الأخيرة على مبيعات الأسلحة إلى جزيرة تايوان ستؤذي العلاقات الحساسة بين الصين والولايات المتحدة، في وقت حساس تستأنف فيه الصين والولايات المتحدة محادثات التجارة، وينبغي أن يعلم انفصاليو تايوان أنه يتم استخدامهم فقط كورقة من قبل الولايات المتحدة... الصين والولايات المتحدة تخوضان حرباً تجارية، وواشنطن تلعب بجميع أوراقها لإثارة المتاعب والضغط على الصين. إن تايوان هي واحدة من هذه الأوراق، ليس أكثر من ذلك». الملفت في الموضوع أن الطرف الأمريكي لا يوارب كثيراً في موضوع استغلاله لهذه الورقة، فخلال الشهر الماضي، نقلت وسائل إعلام أمريكية عن مصادر في البيت الأبيض قولها «إن الرئيس ترامب يفكر في استخدام تايوان ورقة مساومة في نزاعه التجاري مع الصين».

ونظرة على الأسلحة التي تباع لتايوان تطرح أسئلة عدة. فالدعامة الأساسية لعملية البيع الأخيرة هي ذخائر لأكثر من 100 دبابة من نوع «أبرامز»، ويشير الخبراء العسكريون الصينيون، إلى أن هذه الدبابات التي يبلغ وزنها 60 طناً غير ملائمة لتايوان ذات شبكة الأنهار المعقدة والطرق الضعيفة. وبالتالي، فإن القيمة العسكرية الإستراتيجية للصفقة مشكوك فيها، لكن القيمة السياسية كبيرة، إذا كان الغرض الحقيقي هو استعداد بكين ما قبل المرحلة الجديدة من المفاوضات. من خلال تسليح تايوان بمخزونات الأسلحة الجديدة، يكمن الخطر في أن يتبنى السياسيون الانفصاليون في الجزيرة موقفاً أكثر عدوانية تجاه بكين، ويشعرون

في وقت كان فيه معهد «بروكينغز» الأمريكي مشغولاً في البحث عن «سبل الحفاظ على قوة الردع الأمريكية في شرق آسيا»، ليخدم بذلك التطلعات الرسمية للتصعيد في الجزء الشرقي من العالم، وتحديداً على التخوم الصينية، كانت الحكومة الصينية مشغولة هي الأخرى في أعمال منتدى الحزام والطريق الذي جمع أكثر من 40 من قادة العالم يناقشون مشروع «الطريق والحزام» الذي من شأنه تحويل النطاق الأوراسي بأكمله، من خلال التعاون والاستثمار في البنى التحتية للنقل والطاقة والتكنولوجيا.

إعداد: مالك موصلي

لتحسين مستويات معيشة الأفراد من خلال القروض الضخمة المقدمة لتحسين البنية الأساسية، مثل السكك الحديدية والمدارس والطرق وقنوات المياه والجسور والموانئ والاتصال بالإنترنت والمستشفيات، إذ تهدف بكين إلى إنشاء نظام مستدام تتعاون بموجبه عشرات الدول مع بعضها البعض من أجل المنفعة الجماعية لشعوبها. وهذا ما لن يمر بالنسبة لواشنطن بالطبع دون محاولة الضغط الأقصى ضد خصومها، فاتحة بذلك جهات عدة لإربابهم.

تايوان: الضرب في خسارة الصين

أجرت إدارة ترامب الأسبوع الماضي رابع وأكبر عمليات بيع الأسلحة لتايوان، و صفقة الأسلحة التي تبلغ قيمتها حوالي 2.2 مليار دولار من المتوقع أن تحصل على موافقة نهائية من الكونغرس في الأسابيع القليلة المقبلة حسب تقديرات الصحف الأمريكية.

من خلال تسليح جزيرة تايوان على نطاق واسع، تحاول واشنطن تشجيع الجزيرة على إعلان الانفصال عن الصين، وهي الخطوة التي كانت بكين تقول دائماً إنها ستجبرها على نشر قوات عسكرية فيها من أجل تأكيد سيادتها، لكن الصين لا تزال ترى أن السلوك الأمريكي مؤخراً حول تايوان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاوضات التجارية الجارية بين بكين وواشنطن، وقد أكدت صحيفة «غلوبال

خلال المنتدى، وقّعت مئة وخمسة وعشرون دولة نوايا للتعاون في مشروع «الطريق والحزام»، وصدقت 30 منظمة على 170 اتفاقية، أما مجموع الاستثمارات المتوقعة من قبل بنك الشعب الصيني فقد بلغ أكثر من 1.3 تريليون دولار في الفترة من 2023 إلى 2027. كما أعلنت الصين أنها سوف تزيد إجمالي استثماراتها في الدول الواقعة على «الطريق والحزام» بنسبة 14% خلال العامين المقبلين.

وبينما تقدم السياسات الصينية إطاراً جامعاً للدول لتظهر قدرتها على التغلب على النزاعات والحروب من خلال التعاون والازدهار المشترك، تبقى واشنطن شبه وحيدة، محاولة إلحاق الضرر بروسيا والصين، ملوحة بعض السلاح النووي في شرق آسيا، ومركزة على الضغط ضد حلفائها الأوروبيين من خلال حرب الرسوم الجمركية، والحظر التكنولوجي والعقوبات ضد البنوك، كما حدث مع إيران وأوروبا. حيث لم يبق أمام واشنطن سوى تهديدات الحرب الفارغة، والوثائق التي تعلن أن روسيا والصين خصمان تنبغي هزيمتهما، ودعاية كبيرة للحرب لأغراض ملء خزائن شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية. إلا أن ذلك لم ينجح في ثني المشروع الصيني

الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة كشمير بالمعنى الجيوسياسي هي كونها حلقة وصل ممتدة على الحدود بين كل من الصين والهند وباكستان



تواصلت المحاولات الأمريكية من خلال عقد عدد من الاجتماعات مع مسؤولين فلبينيين، انتهت إلى إعلان فلبيني مماثل بأن البلاد ترفض نشر أية أسلحة أمريكية على أراضيها. فعلى ما يبدو، ليس هناك في شرق آسيا حتى الآن من هو جاهز لاستعداد الصين لمجرد إرضاء الولايات المتحدة، التي لا تحمل لهذه الدول أية منافع حقيقية سوى الرّج بها في معركة خاسرة مسبقاً.

الأسلحة النووية متوسطة المدى التي تعود إلى عام 1987، أعلن وزير الدفاع الأمريكي الجديد مارك إسبر الأسبوع الماضي خلال زيارة لأستراليا، أن بلاده تريد الإسراع في نشر صواريخ جديدة في آسيا، خلال الأشهر المقبلة إذا كان ذلك ممكناً، «لاحتواء توسع النفوذ الصيني بالمنطقة». ورغم تعبير وزارة الدفاع الأسترالية عن رفضها استضافة أية صواريخ أمريكية،

أصبحت الجزر ساحة معركة مريعة بين القوى الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية، عندما استهدفتها الولايات المتحدة في حملة «التنقل بين الجزر» ضد الإمبراطورية اليابانية التي كانت تمتلك هذه الجزر الثلاث في ذلك الوقت.

بعد الحرب، شرّدت الولايات المتحدة الآلاف من سكان جزر مارشال لإجراء اختبارات القنابل الذرية على الجزر المرجانية خلال عام 1958، ولا تزال العواقب الناتجة عن هذه الاختبارات متواصلة حتى اليوم. واستغرق الأمر ما يقرب من خمسة عقود حتى تخلت الولايات المتحدة عن «الوصاية» على جميع الجزر، حيث صدقت جزيرة بالاو رسمياً على اتفاقية الارتباط الحر «cfa» مع واشنطن في عام 1994، وكانت قد سبقتها ميكرونيزيا ومارشال إلى توقيع الاتفاقية في عام 1986. وبموجب أحكام cfa، تعتمد الدول الثلاث على الولايات المتحدة في السياسات الاقتصادية والأمنية والدفاعية.

وهنا تأتي مخاوف واشنطن، حيث تنتهي الاتفاقات مع الجزر الثلاث في عام 2024، ولذلك، كانت زيارة بومبيو تهدف جزئياً إلى بدء المحادثات حول تجديدها، مستخدماً حديثه عن «التهدد الصيني» كجزء من عملية التفاوض هذه لإجبار الدول على تجديد الاتفاقات. لكن «جريمة» الصين تكمن في جراتها على تقديم قروض تنموية للمناطق التي تعتبرها واشنطن مجال نفوذها الخاص. من هنا، يمكن فهم التحركات الأمريكية في هذه الجزر/الدول، بوصفها استباقاً لإمكانية انعطافها باتجاه الصين التي يمكنها اليوم أن تقدّم لها ما تحتاجه فعلاً من بنى تحتية، وإمكانات للعيش بعيداً عن التوترات العسكرية، التي تحاول الولايات المتحدة أن تزج هذه الجزر بها.

الصين لم تعد عدواً اقتصادياً فقط

بالتوازي مع التحركات الأمريكية في الجزر الثلاث، وإعلان واشنطن انسحابها من معاهدة

انفجر مؤخراً بين الهند وباكستان، تعول واشنطن على أن هذا الصراع من شأنه أن يعزز مواقع القوى السياسية الهندية التي ترى في العلاقات الباكستانية الصينية الجيدة سبباً في «تمادي الهند» بما يخص كشمير.

ما ينبغي تثبيته في هذه النقطة، هو الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة كشمير بالمعنى الجيوسياسي، بوصفها حلقة وصل ممتدة على الحدود بين كل من الصين والهند وباكستان، وفي هذا الصدد، قد يفهم على نحو خاطئ بأن واشنطن تتحالف مع باكستان ضد الهند أو ضد الصين، إلا أن الحقيقة هي أن نظرة معمقة على مسألة كشمير تساعد في الكشف عن أن واشنطن تستهدف في الواقع الدول الثلاث في آن معاً. فمن خلال التصعيد في كشمير، ستزيد فرص تدخل الهند في الإقليم، بكل ما يحمله ذلك من توتر في العلاقات مع الصين وباكستان، وسيكون الممر الاقتصادي المناسب المشروع الذي عملت عليه الصين من أجل تخفيف التوتر بين الهند وباكستان من خلال مفاوضات مع الهند لتحويل المشروع إلى مشروع اقتصادي ثلاثي مركزه كشمير، مهدد بشكل مباشر. ما يعني أن هدف التفجير في كشمير هو بالدرجة الأولى استهداف للمنطق الجديد لدى الدول الصاعدة لحل الخلافات، واستهداف الصين من بوابة الخلاف الهندي الباكستاني.

الجزر الثلاث وتجديد الاتفاقات

قام وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، الأسبوع الماضي بزيارة لثلاث دول صغيرة من جزر جنوب المحيط الهادئ: ميكرونيزيا، ومارشال، وبالاو، وحملت الزيارة تصعيدات كبيرة ضد الصين، حيث وصف بومبيو الدول الجزرية الصغيرة بأنها «معاقل الحرية الكبرى»، وحثها علناً على «الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة بدلاً من الصين في المنافسات الحالية من أجل السيطرة على المحيط الهادي».

بيان من منظمة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية



حزب الإرادة الشعبية

بأن كلا الطرفين يريد هذه «المنطقة الآمنة» وفق مصالحه، وأن كليهما يهدف من وراء هذه المسألة إلى تثبيت نفوذه، وشرعنة وجوده، وتحقيق مكاسب جديدة، لتخضع مسألة شمال شرق سورية بمكوناتها المختلفة الكردية والعربية والأشورية والسريانية، من جراء ذلك إلى المزيد من التجاذب الدولي والإقليمي، وتتحول إلى ساحة لعقد الصفقات، أو تصفية الحسابات، ما سيؤدي إلى تعقيد الأوضاع أكثر مما هي معقدة...

إن كل ما يجري من تهديدات ومفاوضات وردود أفعال، وتحشيد قوى عسكرية على الأرض، وتحضيرات ميدانية، هي برمتها وبالمحصلة بمثابة عملية تخادم بين الأطراف المختلفة، لن تؤدي إلا إلى استدامة الأزمات السورية عموماً، وزيادة خطر وقوع كارثة إنسانية جديدة، يدفع ثمنها أبناء الشمال السوري

تتصاعد منذ أيام التهديدات العدوانية التركية بالتدخل العسكري في الشمال الشرقي من البلاد، وإقامة ما يسمى بمنطقة آمنة بذريعة الحفاظ على الأمن القومي، مستفيدة في ذلك من موقف أمريكي مسبق عن منطقة آمنة، لينضح خلال التصريحات المتبادلة الأمريكية-التركية، وبحث التفاصيل

بمختلف انتماءاتهم.

إنّ لجم التهديدات التركية، ومواجهة مخاطر التقسيم، أو الاحتلال، أو محاولات فرض الأمر الواقع، يتطلب حلاً حقيقياً ونهائياً للوضع في الشمال الشرقي، وعموم المنطقة الشمالية من البلاد، وذلك من خلال منع كل أشكال الوصاية وتقاسم النفوذ، واستعادة سيادة الدولة السورية على كل أراضيها، وانسحاب كل القوى الأجنبية، من خلال حل سياسي شامل على أساس تنفيذ قرار

مجلس الأمن 2254 كاملاً غير منقوص، ما سيسمح بمناقشة المسألة الكردية أيضاً على طاولة التفاوض، في جميع أطرها «أستانا»، اللجنة الدستورية، جنيف» مما يتطلب تمثيل جميع القوى السياسية الكردية وكذلك تيار الإدارة الذاتية في المفاوضات، وحل المشكلة الكردية في إطار عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، بما فيها تأمين الضمانات الدستورية لحقوق المواطنة المتساوية

2019/8/7 ■
لجنة محافظة الحسكة
حزب الإرادة الشعبية

بوغدانوف - جميل: نحو تشكيل اللجنة الدستورية وإطلاقها سريعاً



نشرت وزارة الخارجية الروسية على موقعها الرسمي، اليوم 5 آب، خبراً لوسائل الإعلام حول اللقاء الذي جمع السيد ميخائيل بوغدانوف مع د. قدرى جميل، هذا نصه:

في الخامس من آب، استقبل الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لدول الشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي السيد ميخائيل بوغدانوف، السيد قدرى جميل ممثل قيادة جبهة التغيير والتحرير، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية.

خلال اللقاء، ناقش الطرفان مهامّ التسوية السياسية في سورية، بما في ذلك تشكيل اللجنة الدستورية وإطلاقها سريعاً، وفقاً لقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، وأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2254. كما شددوا على الحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

إعادة الإعمار تفرض جهاز دولة قوي وكفؤ



تحدثت الحكومة مع كل طالعة ضوء تقريباً عن مرحلة إعادة الإعمار، وهي على ذلك تمهد افتراضاً لدور الدولة وواجباتها تجاه الوطن والمواطن من خلال ما تعرضه من سياسات وروى وبرامج تتناول العناوين الكبيرة والصغيرة المرتبطة بهذا العنوان العريض، وما تقوم بتشريحه عبر جملة القوانين والقرارات التي تصدرها.

عاصي اسماعيل

واقع الحال يقول: إن جملة المهام «القريبة والبعيدة» المطلوب إنجازها على هذا الصعيد كبيرة ومتشعبة جداً، وهي تحتاج لجهاز دولة كبير كفوء وقادر ومتكمن، من أجل وضع الخطط المبوبة تفصيلاً وإقرارها ثم وضعها بالتنفيذ المترافق مع المراقبة والمتابعة، بالإضافة طبعاً إلى المهام والمسؤوليات الموكلة لهذا الجهاز سلفاً، بالوقت الذي نرى فيه أن واقع جهاز الدولة ومؤسساتها يشوبه الكثير من الضعف والترهل والتراجع بسبب السياسات الحكومية نفسها، بالإضافة إلى أن غالبية ما تم تشريعه من قوانين، وما تم إصداره من قرارات خلال السنوات الماضية، تصب باتجاه تعزيز وتكريس دور القطاع الخاص والاستثماري «المحلي والدولي» على حساب دور الدولة.

مثال عن دور الدولة الافتراضي

على سبيل المثال: أقرت الحكومة بتاريخ 2018/2/8 «البرنامج الوطني التنموي لـ سورية ما بعد الحرب»، وبحسب ما ورد عن البرنامج بأنه: «من أجل تأطير جهود التخطيط وإدارة الأزمة التي تمر بها سورية منذ أكثر من سبع سنوات وتبعاتها على الصعيد كافة، وبلورة رؤى إعادة الإعمار ليس بالبعد الاقتصادي فقط، وإنما بالبعد التنموي الشامل».

وقد تضمن البرنامج مجموعة من الأهداف العامة بحسب ما ورد عبر الموقع الحكومي، ومنها: التأكيد على الملكية الوطنية لمستقبل سورية والتخطيط له، وعلى استمرارية مؤسسات الدولة السورية واضطلاعها بمسؤولياتها، وقدرتها على توجيه مواردها وإمكاناتها على النحو الذي يحقق مصالحها الوطنية بطريقة علمية ومنهجية.

وقد تم تقسيم البرنامج إلى أربع مراحل هي: «الإغاثة والاستجابة للاحتياجات، التعافي، الانتعاش، الاستدامة التنموية».

سياسات معيقة

بعيداً عن الخوض بتفاصيل البرنامج أعلاه بما له وما عليه من ملاحظات، فهو لا شك وفقاً للأهداف المرسومة فيه، بحاجة إلى جهاز دولة كبير وقادر، بالحد الأدنى من أجل تنفيذ الهدف الأول الموضوع والمقر بمنته أعلاه.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان: كيف يمكن لجهاز الدولة ومؤسساتها القيام بتنفيذ هذه الأهداف والمهام في ظل استمرار العمل بنفس السياسات التي تحول دون تحقيق ذلك؟

وتفصيلاً بهذا العنوان، يمكن الاستشهاد بالسياسات الأجرية، وسياسات التعيين، والتمويل، والمالية والضريبية، وجملة السياسات الليبرالية المحابية لمصلحة شريحة أصحاب الأرباح على حساب شريحة أصحاب الأجور، وعلى حساب الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية، والتي بمجملها تعتبر عائقاً أمام اضطلاع مؤسسات الدولة بمسؤولياتها وتوجيه مواردها وإمكاناتها على النحو الذي يحقق مصالحها الوطنية.

السياسات الأجرية الطارئة

السياسات الأجرية المعمول بها تعتبر سياسات طارئة لقوة العمل في مؤسسات وقطاع الدولة، والدليل هو النزف الجاري والمستمر فيها، وخاصة للكفاءات والخبرات، وهي حالة موجودة منذ ما قبل سنوات الحرب والأزمة وقد تفاقمت خلالها، والسبب الرئيس هو واقع الأجور المتدنية بالمقارنة مع واقع الأسعار ومتطلبات واحتياجات إعادة إنتاج قوة العمل. بالمقابل، لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة ومن خلال معرفتها وبقيتها بأن سياساتها الأجرية مجحفة وغير عادلة وتعتبر طارئة لقوة العمل، دون الاعتراف صراحة بكل ذلك طبعاً، تراها تسعى لتقنن من حالة النزف الجارية عبر إصدارها لبعض القرارات المتعلقة بالاستقالات أو بالإجازات أو بالانقطاع عن العمل مثلاً، بالإضافة إلى تأكيدها على ما تنص عليه القوانين من عقوبات بهذا الشأن، أي: أنها وبدلاً من العمل على تعديل السياسات الأجرية لتصبح مستقطبة لقوة العمل عبر منحها حقها الطبيعي بالأجر العادل القادر على إعادة إنتاجها، تقوم بإجبار العاملين على الاستمرار بعملهم رغماً عنهم بقوة القانون، ولكم أن تتخيلوا ما ينجم عن ذلك من مشاكل وترهل وضباب للمسؤوليات، بالإضافة إلى ما هو قائم منها سلفاً، ناهيك عن كل المظاهر والظواهر السلبية الأخرى المرتبطة بذلك، مثل: الرشوة التي يجري تغميمها وشرعنتها تحت مسميات مختلفة للغطية على الفساد الكبير القائم المستنزف للإمكانات، ولعلنا بهذا الصدد نستشهد مثلاً بما نسب عن لسان مدير تموين دمشق مؤخراً بحسب بعض وسائل الإعلام: «ليس هناك في قانون التموين ما يمنع الإكراهية!».

سياسات التعيين

الحديث عن السياسات الأجرية وواقع النزف بقوة العمل يوصلنا للحديث عن سياسات التعيين، والتي من المفترض أن تقوم بتأمين النقص بالعمالة المستنزفة بالحد الأدنى. فواقع الحال يقول: إن تلك السياسات مرتبطة بالملاكات العددية، والمبوبة بحسب الكفاءات والفئات وأجور بدء التعيين، وبحسب الأنظمة الداخلية المعتمدة بكل جهة، والتي تجري

عبر جملة من الإجراءات «الإعلان- تقديم الوثائق- المسابقات- الإعلان عن الناجحين- الإعلان عن المقبولين- استكمال الوثائق- إصدار قرارات التعيين- المباشرة»، تعتبر غير مستقطبة أيضاً، ناهيك عن أن الموافقة على ملء الشواغر بحاجة للموافقة المسبقة أصلاً، كما أن سياسات إعادة الهيكلة والدمج وغيرها ساهمت بتخفيض الملاكات العددية في بعض القطاعات التي طالتها، وفي إزاحة أو إنهاء بعضها الآخر. فإذا تم غض الطرف عن مسألة أجور بدء التعيين المتدنية جداً، ومع الاحتفاظ بحق وكرامة الباحثين عن فرصة عمل في ظل واقع البطالة والفقر، فإن من يتقدم للعمل في القطاع الحكومي «الإداري والإنتاجي» هم الياثسين من ذلك توفر فرص عمل في القطاعات الأخرى، وذلك ليس بسبب تدني الأجور فقط، بل بسبب جملة القوانين التي تحكم الوظيفة العامة في ظل حال تفشي الظواهر السلبية «الفساد- المحسوبية والوساطة- عدم تقدير الكفاءات...» الطارئة لقوة العمل والكفاءات هي الأخرى.

فإذا كان هذا هو حال ملف العاملين وواقعهم في جهاز الدولة، والذين من المفترض أن تناط بهم المهام والمسؤوليات الجسام المنتهية أمام هذا الجهاز بالمرحلة الراهنة وفي ملف إعادة الإعمار، فكيف هو الحال بالنسبة لبقية الملفات الكثيرة الأخرى المرتبطة بعمل هذا الجهاز في ظل استمرار العمل في نفس السياسات المعتمدة؟.

ملف سيادي وتناقض حكومي

سيستمر الحديث عن ملف إعادة الإعمار مع كل طالعة ضوء، ومع كل متغير صغير أو كبير، ومن قبل جميع القوى الفاعلة في الأزمة السورية، محلياً وإقليمياً ودولياً، وكل حسب رؤاها، وبما ينسجم مع تصوراتها عن حجمها ووزنها ودورها، وبما يتوافق مع مصالحها الأنية قصيرة المدى والإستراتيجية بعيدة المدى، بما في ذلك واقع الاستثمار السياسي بعمقه، والأهم من قبل السوريين المتضررين الذين دفعوا ضريبة سنوات الحرب والأزمة موتاً ونشوراً ونزوحاً ولجوءاً ودماراً وخسائر بالممتلكات، كونها بالنسبة إليهم تعتبر بالتوازي مع الحل السياسي المنشود بوابة العبور نحو

الاستقرار واستعادة بعض الحقوق، وبهذا المعنى فإن إعادة الإعمار ليست قضية اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية، بل قضية سياسية سيادية بامتياز.

وعلى اعتبار أن الملف سيادي، فإن ما يعيننا من أمر هو ما ترسمه وتمهد له الحكومة من دور للدولة في هذه المرحلة وما تضمنه من حقوق لمواطنيها، أكثر بكثير مما تفرضه القوى الفاعلة، محلياً وإقليمياً ودولياً، وفقاً لتصوراتها وأهدافها. وبهذا الصدد لا يمكن غض الطرف عن جوهر السياسات التي تعتمدها الحكومة بجوهرها الليبرالي المحابي لمصالح كبار أصحاب الثروة والمستثمرين والفاستين، من خلال جملة ما تقوننه وتشرعه وتصدره من قرارات بهذا الشأن، فغالبية هؤلاء لا يمكن وضعهم إلا ضمن القوى الفاعلة في الأزمة السورية والمستفيدين منها عملياً، كما من تعقيدها بغاية إطالة عمرها ربما، على حساب المواطنين والمصلحة الوطنية، وبالتالي، ربما من الواجب الوقوف عند بعض المفردات في السياسات الحكومية المتبعة والمقررة تحت هذا العنوان، من أجل استعادة دور الدولة الحقيقي في هذا الملف السيادي، وبما يؤمن ويضمن الحقوق للسوريين.

فما جرى ويجري عملياً من خلال السياسات الحكومية المتبعة هو تضييق وتهميش دور الدولة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية وإبعادها عنه، بالتوازي مع زيادة وزن ودور شريحة كبار المستثمرين والفاستين وتجار الحرب والأزمة بدلاً عنها، بل وتكريس هذه الزيادة في الوزن والأدوار من خلال التشريعات والقوانين التي صدرت خلال السنوات الماضية، وما هو قيد الصدور منها، مثل: قانون التطوير العقاري، والقانون 10 الخاص بالاستثمار في المناطق التنظيمية، ومشروع قانون الاستثمار بنسخته الجديدة المعدلة، وغيرها الكثير من القوانين والقرارات الأخرى، ناهيك عن جملة السياسات المتبعة ونتائجها وانعكاساتها السلبية على الواقع الاقتصادي الاجتماعي. أما التناقض بما يجري طرحه حكومياً، فهو الحديث عن دور الدولة في ظل حال الإضعاف لها وللمؤسساتها وأدواتها، وبالتالي، لوزنها الذي يفترض أن يكون معبراً عن السيادة.

ما يجري من خلال السياسات الحكومية هو تضييق وتهميش دور الدولة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية بالتوازي مع زيادة دور شريحة كبار المستثمرين والفاستين بدلاً عنها

فيسبوكيات

نبدأ فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي من واقع الموسم السياحي بالمقارنة مع الحال البائس للمواطنين، يقول البوست:

● «كل الناس بتسافر لتغير جو إلا نحنا قاعدين والجو بيتغير لحالو».

وحول الخبر المنقول عن وزارة السياحة بأن عدد السياح الذين زاروا سورية من الأجانب خلال الأزمة السورية أي: منذ العام 2011 حتى الشهر السابع من عام 2019 حوالي 3 ملايين و300 زائر، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «كلنا سواح..!».

● «طلعوا شي..؟!».

حول موافقة الحكومة على تحديد سعر شراء الكيلو غرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم عام 2019 بمبلغ قدره 360/ ليرة واصل أرض المحالج، ومراكز استلام المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان.. بحسب ما ورد على صفحة الحكومة، علق البعض بما يلي:

● «انتوا أمنوا المازوت والسماذ ونحننا علينا نزرع».

● «لازم يكون الكيلو بـ 600 ليرة ع الأقل لتوفي مع المزارع وبارضه».

● «شو وضع الحسكة في استلام ولا مثل الحنطة؟».

وحول الخبر السوارد على صفحة الحكومة أيضاً بأن «معرض الكتاب من أهم المعارض المقامة في سورية، نظراً لرمزيته الخاصة في تقديم المنتج الثقافي والعلمي الذي يبني العقل ويحقق التنمية البشرية..» علق بعض المواطنين بما يلي:

● «ومعرض زيادة الراتب شو صار فيه؟».

● «لم تتركوا عند المواطن السورع فراغ ليقرأ كتاب بالنهار ركيض ورا لقمه عيشه وتأمين حاجات بيته وبالليل تفكير لهم اليوم التالي لكم كتبكم ولنا هومونا».

● «الجائع لا يستطيع أن يقرأ كتاباً لأن هموم الدنيا فوق رأسه واللبيب من الإشارة يفهم».

وحول قرار إنهاء العمل بالنظام الفصلي المعدل، والعودة إلى النظام الفصلي بدءاً من العام الدراسي 2019/2020، علق البعض بالتالي:

● «طيب إنو عاقليلة خلوا التكميلي مع هالقرار».

● «إيمت بدنا نخلص من هالقرارات لسا كل يوم والتاني قرار جديد».

وحول خبر مشروع استبدال لوحات السيارات في سورية، وإعلان وزارة النقل عبر مؤسسة الخط الحديدية الحجازي عن طلب عروض أسعار داخلية حصراً لتوريد آلات وتجهيزات لزوم تصنيع لوحات السيارات والمركبات في الجمهورية العربية السورية، علق البعض بالتالي:

● «هي يعني ناقصنا مصروف جديد بس مين المتعهد الي رست عليه هل المناقصة أخي اللوحات إلنا عاجبتنا ومرتاحين فيها مبسوطين كمان».

● «لانو كل شي عنا بالبلد زابط ماعدا لوحات السيارات».

● «لماذا التغيير؟؟ وماهي الكلفة الي سيتحملها المواطن؟؟».

ونختم ببوست تهكمي متداول أيضاً عن أصحاب الثروات المحدثين من تجارة الحرب والأزمة، يقول البوست:

● «كل أثرياء العالم بلشو من الصفر إلا أثرياء سورية بلشو من 2011».

● «كل الكفر ليس بكافر».

في الدرباسية الخبز الحكومي سيئ



يعاني أبناء مدينة الدرباسية في محافظة الحسكة، كبقية المواطنين على كامل الجغرافية السورية، من العديد من المشاكل الاقتصادية والمعيشية والخدمية التي تواجههم في حياتهم اليومية.

ستالين سليمان

فمن غلاء الأسعار وتدني الأجور إلى سوء العملية التربوية والمستقبل المجهول الذي ينتظر أبناء هذه المنطقة، وغيرها من المشاكل التي لا تعد ولا تحصى، فقد تجاوزت معاناتهم هذه الحدود لتصل إلى رغيف خبزهم الذي يعد أضعف الإيمان لاستمرار حياة أي إنسان.

الحكومي غير قابل للأكل

يوجد في الدرباسية مخبز آلي حكومي واحد، ومخبز آلي آخر تابع للقطاع الخاص، إضافة إلى مخبز للخبز المدعوم (السياسي)، وعدد من الأفران غير الآلية التي تنتج خبز «التنور» وغيره، لكن يبقى المخبز الحكومي هو أقل كلفة على جيب المواطن، حيث إن ربة الخبز التي تحوي 8 أرغفة يبلغ سعرها 50 ليرة.

بالمقابل، فإن جودة هذا الخبز تجعل حتى الخمسين ليرة كثيرة عليه، فحجمه صغير جداً، إضافة إلى أنه بعد نصف ساعة من خروجه من الفرن على الأكثر يصبح يابساً مذرذراً غير قابل للأكل، عداك عن الأشياء الشاذة التي قد ترى في الرغيف، مثل: القش وبقايا أكياس النايلون وغيرها، ما دفع بالناس اضطراراً إلى اللجوء للبائس المتاح أمامهم لتأمين لقمة الخبز، رغم التكلفة الباهظة لهذه البدائل، فإما أن يتوجهوا إلى الفرن الآلي التابع للقطاع الخاص حيث 200 ليرة للكيس الذي يحوي على ثلاث ربطات «ولكن تأمين الخبز من هذا الفرن يحتاج إلى وساطات ومحسوبيات ولف ودوران، لأن هذا الفرن مخصص لتأمين

اللزمت في مختلف الأطراف هو ما أوصل الأهالي لما هم فيه من معاناة على هذا المستوى.

فقد أفادت مصادر من داخل الفرن الآلي الحكومي لقاسيون: «إن كمية مادة الخميرة التي تصل رسمياً من قبل الحكومة السورية لا تكفي للحصول على «عجنات» بمواصفات جيدة»، كما أشار المصدر مؤكداً: أن مشكلة النقص بكميات الخميرة لا تعاني منها بقية الأفران في بقية المحافظات، ولا مشكلة بالكميات المتوفرة منها.

كما نوه المصدر إلى أن: الطحين الجيد يباع للأفران الخاصة أحياناً وبسعر أعلى طبعاً، في حين أن الطحين الذي يُسلم للأفران العامة أقل جودة، ويحوي على كمية من الشوائب.

وتابعت ذات المصادر قائلة: في العام الماضي وعند الانتهاء من موسم القمح، قامت «الإدارة الذاتية» بالاستيلاء على القمح الطري الصالح للعجن ورفضت تسليمه للحكومة السورية، حيث قامت ببيعه للأفران الخبز المدعوم (السياسي) بسعر أعلى، الأمر الذي أجبر الأفران العامة على العجن بالقمح القاسي الذي لا يصلح للخبز.

واقع سوء الخبز هذا ربما لا يقتصر على مدينة الدرباسية فقط، بل يشمل غالبية مدن محافظة الحسكة، على الرغم من أن هذه المحافظة تدار من قبل إدارتين، الدولة السورية و«الإدارة الذاتية»، وأياً من هاتين الإدارتين مع الأسف لم تبادر أو تحرك ساكناً لحل هذه المشكلة الحياتية والمعيشية اليومية الهامة، مع غيرها من المشاكل العديدة الأخرى طبعاً، ليبقى ابن الدرباسية مهدداً بلقمة عيشه إلى أن تجد الخلافات بين هاتين الإدارتين طريقها للحل.

احتياجات الريف ويمنع عليه بيع الخبز ضمن المدينة»، وإما أن يلجأ إلى الأفران غير الآلية بسعر خمسين ليرة للرغيف الواحد، أو يضطرون إلى قصد فرن الخبز المدعوم (السياسي) بسعر 200 ليرة للربطة التي تحوي على 8 أرغفة.

امتعاض وتكلفة مرتفعة على البدائل

من خلال استطلاع آراء أهالي المدينة عن واقع الخبز فيها، وتحديد المنتج في المخبز الآلي الحكومي، فقد قال أحدهم بامتعاض وغضب: «قصديك شو رأيك بالعلف يلي عم يعمل المعلف الآلي»، بينما عقب آخر ساخراً: «هو هووووو.. هاد نسيان طريقو من زمان»، كذلك تساءل أحدهم بحزن: «يا زلمة حتى مشاكلنا غريبة الأطوار، يعني معقول القمح من عنا ويكون رغيف الخبز عند غيرنا بتشتتهي تطلع فيه.. والرغيف عنا بتستحي تطلع فيه؟».

البدائل المتاحة أمام أبناء الدرباسية في ظل واقع تردي رغيف الخبز الحكومي تفتح عليهم طاقة أخرى من طاقات جهنم، كما وصفوها، فعلى سبيل المثال: لا الحصر الخبز المدعوم (السياسي) سعر الربطة 200 ليرة وتحوي على 8 أرغفة، أي 6000 ليرة بالشهر، هذا العائلة ربة واحدة يومياً، وهذا لا يمكن أن يحدث، حيث إن ربة الخبز المدعوم تكاد تكفي شخصين باليوم الواحد.

عندما يعرف السبب يبطل العجب

البحث في أسباب سوء رغيف الخبز الحكومي في الدرباسية يوصل إلى أن تقاطع مصالح قوى الفساد وتجار

فلاحو دير الزور.. شكوى جديدة

سبق أن نشرت قاسيون في عدد سابق شكوى فلاحو بلدي القورية والعشارية في ريف دير الزور الشرقي جنوبي نهر الفرات، والمطالبة بتعويض الأضرار عن مزرعاتهم التي تضررت نتيجة العاصفة المطرية، وسقوط الحبوب «البرد»، والتي ضربت منطقتهم يوم 2019/4/16.

■ مراسل قاسيون

وقد أرفقت الشكوى في حينه بصور الخراب الكبير الذي أصاب حقولهم وأشجارهم، حيث وصل حجم حبة البرد إلى حجم بيضة الدجاج، مبينة حجم الضرر الكبير الذي أصابهم.

حيثيات ومعاناة

سبق وتقدم الفلاحون وقتها بشكوى إلى الرابطة الفلاحية في منطقة الميادين، والتي رفعتها إلى اتحاد فلاحو دير الزور بتاريخ 5/21/2019 برقم 61/ص، ورفعتها اتحاد الفلاحين بدوره إلى مديرية الزراعة في اليوم نفسه برقم 296، وقامت مديرية زراعة دير الزور والرابطة بالكشف على الأضرار، وردت على كتاب اتحاد فلاحو دير الزور، بأن الفلاحين لا يحققون شرط التنظيم الزراعي، أي: أن مزرعاتهم ليست ضمن الخطة السنوية لمديرية الزراعة، وأنها ستخاطب وزارة الزراعة عن طريق مديرية صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، وقد جرى ذلك بالكتاب رقم 2720/ص ج ف ك تاريخ 2019/5/23، وفعلاً المديرية كانت قد وجهت الكتاب رقم 2714/ص ج ف ك تاريخ 5/22 إلى وزارة الزراعة، وترجو فيه الموافقة على استثناء المزارعين الذين ليس لديهم



ورفد اقتصاد الوطن وتحقيق جزء من أمنه الغذائي.

فكيف لمديرية الزراعة أن تشملهم بالتنظيم الزراعي، وكيف لهم أن ينخرطوا بذلك؟ وكيف يحرمون من تعويضات الأضرار بسبب هذا الشرط المجحف بحقهم، والذي لا يمكن تطبيقه في الظروف الحالية، وهم لا يتحملون المسؤولية في ذلك؟!.. ألا تكفيهم معاناتهم من ظروف الأزمة المستمرة منذ 8 سنوات؟ أهكذا يعاملون على جهودهم، بدل أن تقدم لهم التسهيلات بمستلزمات الإنتاج كافة والتي تحملوها هم؟ فلماذا يا وزارة الزراعة؟

الحل بتعديل الشروط

قاسيون، إذ تنتشر مضمون الشكوى الجديدة لفلاحو القورية والعشارية وحيثياتها، فهي تقف مع مطالبهم وحقوقهم بتعويضات الأضرار، التي جرى الكشف عنها، خاصة وأن حجمها كبير بحسب هؤلاء.

ولأن الظروف العامة استثنائية، فإنها ربما تتطلب حلولاً استثنائية.. بحيث يتم استثناء هؤلاء من شرط التنظيم الزراعي «الخطة الزراعية» خاصة وأن الخطط الزراعية، سواء كانت مركزية أو محلية، غالباً توضع ضمن ظروف طبيعية. كما أن هؤلاء أيضاً يعملون في الإنتاج، ومن المفترض أن يحظى ويلقى الدعم أسوة بالإعفاءات والاستثناءات التي تتمتع بها بعض القطاعات وخاصة الاستثمارية. مع التأكيد على أن الصندوق مخصص للأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وهي خارجة عن إرادة الإنسان، وبالتالي، من المفترض تعديل شروطه لتشمل ما يتعرض له الفلاحون أينما كانوا، فكيف لهؤلاء الفلاحين أن يعيشوا هم وأسرهم، بعد أن تضرر موسمهم بالكامل والمقتر بمئات الدونمات.. برسم وزارة الزراعة- الاتحاد العام للفلاحين.

تساؤلات وحقوق مشروعة

الفلاحون الذين تقدموا بشكواهم مجدداً لقاسيون بحسب ما ورد أعلاه، يتساءلون: ألسنا مواطنين سوريين؟ ألسنا فلاحين سوريين، ونعمل في الأرض السورية؟ ويوضح هؤلاء.. كلنا يعلم الظروف التي مرت بها البلاد وخصوصاً المنطقة الشرقية ومنها دير الزور، التي لآن لم يتم تأهيلها كما يفترض، وخاصة الريف، لا بالخدمات، ولا بوسائل الإنتاج، ومنها قنوات الري التابعة لحوض الفرات، ولا التابعة للجمعيات الفلاحية ولا الخاصة التابعة لأهالي، ومع ذلك قام الكثير من الفلاحين بالعودة إلى أراضيهم الزراعية وقاموا بحفر آبار على نفقتهم الخاصة، لكي يعيشوا ويرفدوا أبناء المنطقة بالمنتجات الزراعية، والتي تشجع الأهالي على العودة وإعادة دورة الحياة والإنتاج،

الصندوق مخصص

للأضرار الناتجة عن

الكوارث الطبيعية

وهي خارج عن إرادة

الإنسان وبالتالي من

المفترض تعديله

شروطه لتشمل

ما يتعرض له

الفلاحون أينما كانوا

تنظيم زراعي في محافظة دير الزور من هذا الشرط، وذلك ليتسنى لهم الاستفادة من تعويض الأضرار التي حدثت نتيجة العاصفة المطرية وسقوط حبات البرد، والتي حدثت بتاريخ 4/16.

وزارة الزراعة تغلق الباب

جاء رد وزارة الزراعة برقم 138/م ج ف ك بتاريخ 2019/6/13 على طلب مديرية زراعة دير الزور باستثناء الفلاحين المتضررين من شرط وجود تنظيم زراعي «الخطة لزراعية» وفحواه: نعلمكم بأنه لا يمكن الموافقة على ذلك حسب التعليمات الناظمة لعمل الصندوق. للاطلاع والتنفيذ.

وهكذا أغلقت وزارة الزراعة الباب أمام الفلاحين بالحصول على حقهم بالتعويض!

بنجاح كبير تمديد فترة الضحك ع اللحي!

لفت نظري إعلان ترويجي نقلاً من صفحة فيسبوك يقول: «ما رح نقول مقدمات تبع نظراً للإقبال الكبير ونزولاً عند رغبتكم.. رح نحكي مختصر مفيد.. من الآخر في شارع أكل جديد نسخة 3 ونص.. فيها ترتيب جديد.. الهدف منها، توسيع المكان للمشاة وزيادة أماكن الجلوس.. منشوفكن بحديقة تشرين ضمن مهرجان «الشمم بتجمعنا» من 2019/8/4 لغاية 2019/8/17 من الساعة 6:30 لـ 12:00 ليلاً.. نحن حريصين اتصلوا مبسوطين عنا وندارك الضغط والعقبة وتلاقي حلول فورية كل المحبة من شارع الأكل».

■ داريت السكري

طبعاً هاد الترويج الإعلان يصف ضمن سلسلة «احتلال المساحات داخل الحدائق العامة على عينك يا تاجر» اللي هي فعلاً احتكرت من قبل المنظمين والمستثمرين، إن كان للمهرجان أو لشارع الأكل، والخبر أكدنا أنو موضوع الدورات والفعاليات ح تصير كل سنة لا مقطوعة ولا ممنوعة، بس أكيد مو كرمال الناس اللي عم يوصلهم هالترويج!! كرمال الأرباح الكبيرة اللي عم يبلعوها هالمستثمرين والمنظمين.



يمكن تخطف عينو عن نوع جديد من الحلويات اللي مو متعارف عليها عنا ولا شاييفينها المشحرين اللي مثلنا وشكلا ببشهي وهاد كلو شو؟؟ الأسعار بشارع الأكل أرخص من المطاعم الخارجية ب 50 أو 100 ليرة!! والله مراعين وضع المواطن وعامليلو حسومات بينحسد عليها. يعني مختصر مفيد فينا نقول هل الفتلة الخفيفة اللي فاتا هالمواطن المشحر يمكن تورطو وتكلفو بالميتة (5000 ليرة).. وأكيد ما عاد يعيها مرة ثانية..

طبعاً نحن عم نحكي عن شخص واحد، فما بالكون إذا كان أب موظف منتوف عايف حالو وحب ياخذ موتو وولادو يبنزون بحديقة هو منعود كل عطلة ياخدون عليها ويفوتوها ببلاش؟ يبطلع عم يشحد الله وكيلكم، لأنو ولو ضبط شهيتو هو ومرتو مارح يحسن بضبط شهية ولادو الصغار! فأية «نزولاً عند رغبتكم» عم تحكو؟ أي بربي نزولاً ع رغبات جيبنتكون ومكاسبكون ومصالحكون.. وبيا حسرتي علينا شو بينضحك ع لحانا!..!

وهون ببيلش عند الواحد يشغلو الحليمات الذوقية تبعو مع الخاليا الشمية اللي فعلياً مشغلة عندو من وقت اللي فات من باب الحديقة وبلش يشمشم هالروايح الطيبة، وببيلش بعد أول وجبة بياخذها يفكر أنو بدو يجرب الثانية والثالثة.. وكلما قتل وشاف هالمنظر اللي بنتشهي من الأكل يبصير لا إرادياً بدو يجربها طبعاً إذا ضل معو مصاري.. هيك ليوصل بالنهاية إنو بدو «يخلي ضرسو»، أي أي بدو «يخلي ضرسو» بقطعة حلو أو ليرة».

أكيد فرض رسوم الدخولية لشارع الأكل هل (500 ليرة) بتجبر الواحد غصب عنو يفوت وياكل من أي مطعم مشترك بالفعالية، لأنو ببساطة عملو حركة إعلانية كثير جذابة والتفافية واللي بتفرض ع الواحد يشتري اللي هي: «تخصم قيمة بطاقة الدخول من سعر الوجبة» وهيك بيكون الواحد فات ع شارع الأكل ببلاش ع أساس.. بس تورط غصب عنو بدفع حق وجبة مشان ما يخسر هل (500 ليرة)».

كمان نقلاً عن أحد غروبوات فيسبوك من الدورة السابقة اللي صارت بأول الشهر الماضي: «ياريت تمددو شارع الأكل لأول الشهر.. بكون قبضت راتبي وبنزل فوراً لعندكون».

طبعاً هيك تعليق طلع من مواطن مشحر وعايف التنكة تبعو بس حابب يتنفس ويعيش شوي متلو مثل هدوليك الطبقة اللي الله يبعدها عنون.. حيكون مكسب وباب رزق إضافي إلون... لهيك تشجعوا وعملوا الدورة 3 ونص!!

السياسات التعليمية منازرة وعاجزة



أصدرت وزارة التعليم العالي خلال السنوات الماضية العديد من القرارات التي انعكست سلباً على الطلاب «النقل من العام المجاني إلى الموازي المأجور للمستنفدين والمفصولين- تعديل ورفع الرسوم السنوية وغيرها في جميع أنظمة التعليم الحكومي- إقرار الترفع الإداري ثم الغاؤه- نسب النجاح- النقل والتوطين- القبول في الدراسات العليا- النقل من الجامعات الحكومية للخاصة..».

■ نوار الحمشقي

كما جرى خلال العام الأخير وقف العمل بالنظام الفصلي، ثم تطبيق النظام الفصلي المعدل، ثم أخيراً العودة للعمل بموجب النظام الفصلي مرة أخرى، ويجري الحديث حالياً عن تطبيق النظام السنوي على الكليات الأدبية، ولا ندري ما في الجعبة من قرارات لاحقة..

حصاد الخيبات

ترافقت هذه القرارات مع المتغيرات العميقة التي أفرزها الواقع خلال سنوات الحرب والأزمة، وانعكاساتها السلبية على السوريين عموماً، والتي كانت ضمناً مبررات ومسوغات وذرائع لبعض هذه القرارات، مع التأكيد على أهمية بعضها تقديراً للظروف والحالة الاستثنائية التي ألحقت الضرر بالطلاب، مثل: الترفع الإداري والدورات الاستثنائية، والتي ساهمت نوعاً ما وبشكل نسبي بعدم توسيع رقعة انقطاع الطلاب الجامعيين عن العملية التعليمية، نتيجة هذه الظروف الصعبة والاستثنائية، والتي ما زال بعضها قائماً.

كل قرار من تلك القرارات كان يتم تبريره وتسويقه عبر ملاحظات من المديح به بمقابل الذم والملاحظات على ما قبله، بما في ذلك ما جرى على مستوى النظام الفصلي، أو النظام الفصلي المعدل، حيث نال ما نال من مديح ودم وملاحظات عند الإقرار وعند التعليق، وفي مععة كل ذلك كانت هناك عملية تعليمية غير مستقرة، وطلاب يحصدون السلبات والخيبات، ومستقبل ضبابي تطيشي غير واضح المعالم بالنسبة إليهم.

فالسياسات التعليمية المعمول بها على مستوى مرحلة التعليم الجامعي ليست مقتصرة على القرارات التي تصدرها أو تعدلها وزارة التعليم العالي، أو الجامعات الحكومية فقط، فهي تبدأ من معدلات القبول الجامعي المرتبطة بسياسات الاستيعاب، والمرتكزة أصلاً على مخرجات العملية التعليمية بالمرحل ما قبل المرحلة الجامعية «أساسي- ثانوي» بجوهرها الأساس المعتمد على نتائج امتحانات الشهادة الثانوية المقدر بالدرجات، لتمرّ بالمناهج المعتمدة في الجامعات والكليات، مرجعة على الكتاب الجامعي بما له وما عليه، والعملية الامتحانية وسلام التصحيح ونسب النجاح، والتي لا تنتهي بالكادر التدريسي والإداري بما له من حقوق وما عليه من واجبات، في ظل الواقع الاقتصادي الصعب والمعيشي المتردي، طبعاً مع عدم إغفال مساعدات العملية التعليمية من قاعات ومدرجات ومخابر وبحث علمي و... مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل ذلك مرتبط أولاً وأخيراً بالتمويل والاعتمادات المرصودة والموارد المتاحة «بشرية ومادية» و... ولتنتهي أخيراً بالمخرجات المنشودة من جملة هذه السياسة ارتباطاً بالواقع الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته واحتياجاته

الأنية والمستقبلية، والتي كانت وما زالت يدفع ضربيتها الطلاب وذوهم، وخاصة المفكرين والمهمشين منهم، أي: غالبية السوريين.

تساؤلات مشروعة

لن نغوص بتفاصيل وحيثيات القرارات الصادرة عن الوزارة والجامعات، فقد سبق وأن أخذت حيزها من الشرح والتحليل النقدي، إيجاباً وسلباً، خلال السنوات الماضية بحسب تاريخ صدور كل قرار ومصدره، لكن ربما بناء على ما سبق تتبادر للأذهان مجموعة من التساؤلات المشروعة حيال السياسات التعليمية نفسها، مثل:

هل يصح القول عن السياسات التعليمية أنها متخبطة أو ارتجالية؟
هل السياسات التعليمية المعتمدة واضحة المعالم والأهداف؟
هل تؤمن السياسات التعليمية إمكانية حل المشكلات والقضايا المطروحة بالتوافق مع بقية السياسات؟
هل تتوافق السياسات التعليمية مع متطلبات الواقع الاقتصادي الاجتماعي بمتغيراته ملبية حاجاته المتنامية المستقبلية، بحسب دورها ومهامها وحصتها من جملة السياسات؟
هل تحمل السياسات التعليمية بجوهرها طابع المشاركة الرسمية والمجتمعية بوضعها والمراقبة عليها؟
هل ما زالت السياسات التعليمية مركزة على الحقوق والثوابت، مثل: حق التعلم ومجانيته، وكفالة الدولة لهذا الحق، ومبدأ تكافؤ الفرص فيه و...؟
وربما هناك الكثير من الأسئلة الهامة الأخرى المرتبطة بهذه السياسات.

طبقية لا يعول عليها

واقع الحال يقول: إن التخبط والارتجال يطغى على القرارات الصادرة، لكن في المقابل، لا يسعنا القول: بأن جملة السياسات التعليمية المتبعة غير واضحة المعالم والأهداف.

فلا غرابة عندما نربط السياسات التعليمية بالسياسات الليبرالية المتبعة اقتصادياً واجتماعياً، وموازن القوى التي تفرزها قواها المسيطرة طبقياً، فهي جزء من السياسات الليبرالية المطبقة، والتي تصب في خانة تكريس مصالح كبار أصحاب الثروات والفاستين المستفيدين منها على حساب مصالح بقية الشرائح الاجتماعية، على ذلك لا ظلم عندما نقول عنها: إنها ذات طابع طبقي استغلالي تعزز الفرز الطبقي بين الطلاب وتعمقه، ضاربة عرض الحائط بمبدأ تكافؤ الفرص، وبأنها تتجه نحو المزيد من الخصخصة متجاوزة حق التعليم المجاني وضمانة الدولة له.

وبمطلق الأحوال، لا يمكن القول: إن هذه السياسات قادرة على حل أية مشكلة أو قضية راهنة، بل على العكس فهي تعزز المشاكل الموجودة، وتخلق الكثير غيرها، ولعل الشواهد كثيرة على ذلك بما في ذلك القرارات الأخيرة، وبالتالي، لا يمكن بحال أن يعول على هذه السياسات من أن تكون قادرة على تأمين متطلبات الواقع الاقتصادي الاجتماعي بمتغيراته، وملبية حاجاته المتنامية المستقبلية، ولعل السبب الرئيس بذلك هو أن هذه السياسات بالإضافة إلى كونها ذات طابع طبقي منحاز، فهي مفروضة بعيداً عن أي شكل من أشكال المشاركة الاجتماعية، لا على مستوى وضعها ولا على مستوى تبنيها ولا على مستوى تنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها، وجل ما هناك على هذه المستويات عبارة عن هياكل شكلية لا أكثر.

المستقبل وإعادة تشكيله وطنياً

بهذا السياق، ربما يجب التأكيد على أن نتائج السياسات التعليمية مرتبطة بالمستقبل، وليست بالحاضر فقط، فمن توضع هذه السياسات لأجلهم سيكونون مسؤولين عن المستقبل، ليس لمعالجة قضايا بل لبنائه وإعادة تشكيله وطنياً، فهي على ذلك يجب أن تكون بعيدة المدى بما يضمن الاستقرار والاستمرارية، وبما يؤمن فرصة تطويرها على ضوء

التحولات والحاجات الوطنية العامة، وليس كما يساق مثلاً من تحجيم لدورها واقتصاره على مستوى ربطها مع سوق العمل فقط، بما يؤمن استمرار وتكريس هيمنة قوى السوق وكبار المستفيدين منه، أي: يجب أن يتوفر فيها عنصر المرونة في مواجهة ما قد يشوبها من الجمود الذي يعني التراجع عملياً، أي: تجديد وتطوير البنى والأهداف والمحتوى والطرائق والأساليب، خاصة بالتوافق مع التطورات التكنولوجية والعملية الداخلة والمستخدمة بالعملية التعليمية، فوضع السياسات التعليمية، وتبنيها وتنفيذها ومتابعتها، ليست عملية سهلة، ولا يجب التعامل معها وفقاً لأنماط الاستسهال أو الارتجال، فهي معنية بالمستقبل وبالصالح العام، وبالمصلحة الوطنية عموماً.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في التعليم مفهوم عام يجب عدم تشويبه وتقزيمه بما يتوافق مع المصالح الضيقة لشرائح كبار المستثمرين والمنتفعين والفاستين، عبر عناوين وأشكال الخصخصة المعلنه والمبطنه، وهو مرتبط بعائدته الاقتصادية الاجتماعية المقترنة بالنفع العام والمصلحة الوطنية العليا، لذلك ضمن الدستور مجانية التعليم بمراحله كافة، فالسياسات التعليمية يجب أن توضع بما يحقق هذه العائدية ارتباطاً بخطط التنمية الشاملة وأهدافها الأنوية وبعيدة المدى، التي يجب أن تتضمن أثر هذه العائدية على معدلات النمو الاقتصادي المنشودة ونسبها وانعكاسها على المستوى الاجتماعي، والأهم، على شكل إعادة توزيع الثروة وآلياته كعطي موضوعي يفرض نفسه على أهداف هذه الخطط المستقبلية، التي يفترض أن تكون «موضوعية- عقلانية- علمية- منهجية- منظمة- مستقبلية- عادلة- مراقبة» وذلك كي تكون قابلة للحياة والتطبيق افتراضاً. خلاصة القول: يجب تغيير السياسات التعليمية الراهنة بجوهرها الطبقي وأهدافها الضيقة والمشوهة، خاصة وأن المصلحة الوطنية في ظرفنا الحالي وتداعياته تقتضي وتفرض ذلك، وما عدا ذلك ما هو إلا وهم ومراوحة في المكان وذر للرماد في العيون.

يجب تغيير

السياسات

التعليمية الراهنة

بجوهرها الطبقي

وأهدافها الضيقة

والمشوهة خاصة

وأن المصلحة

الوطنية بظرفنا

الحالي وتداعياته

تقتضي وتفرض

ذلك

كثيراً ما نسمع مقارنات بين وزن الأجر السورية تاريخياً وقدرتها الشرائية في عقود مضت، وبين اليوم... فالراتب السوري كان لفترات طويلة قادراً على مواكبة ليس فقط المتطلبات الأساسية، بل على تجميع مدخرات كان أغلب السوريين يخزنونها ذهباً مصاعاً وعقارات. فما الذي يمكن استنتاجه بالمقارنة بين ستينات القرن الماضي واليوم؟!

الأجر السوري خلال خمسين عاماً من نصف كيلو إلى 7 غرامات سنوياً

عشائر محمود

150 ليرة

تفعل الكثير في الستينات

150 ليرة سورية هو الحد الأدنى للأجور في عام 1964، حيث كان العامل السوري يحصل على 180 ليرة وبارتفاع 20% عن هذا الحد الأدنى، بينما كان حملة الشهادة الثانوية يحصلون على 210 ليرة، أما راتب حامل الشهادة الجامعية فكان يبلغ: 375 ليرة.

كانت الأجور في الستينات، هي ثمرة نمو مرتفع بعد الاستقلال، وحركة نقابية وعملية قوية، وحركة سياسية نشطة تستطيع أن تدافع عن حق الطبقة العاملة وحصتها من التقدم الجاري في حينها.

مقابل هذا الأجر كانت تكاليف المعيشة الأساسية قليلة، وكان أجر العامل الشغيل من غير حملة الشهادات قادراً على تغطيتها مع فائض.

فمثلاً كان سعر المنزل من ثلاث غرف وصالون في دمشق يقارب وسطياً: 8000 ليرة، أي يمكن شراؤه براتب الحد الأدنى بأقل من أربع سنوات ونصف!

أما بالمقارنة مع اليوم، فإن أي منزل في دمشق من ثلاث غرف وصالون لا يمكن أن يقل عن 60 مليون ليرة، ويمكن شراؤه براتب الحد الأدنى للأجور «16000 ليرة»، ولكن على مدة 312 سنة!

تضخم 10 أضعاف في الثمانينات

في منتصف الثمانينات، كانت الأزمة الاقتصادية قد اتضحت وانتقلت إلى العلن، ناجمة عن التراجع الكبير في النمو في السنوات الخمس بين 1975-1980 وعدم تحقيق الخطة لأهدافها، الأمر الذي ترافق مع العقوبات على سورية وتوقف المساعدات الخليجية السنوية التي كانت تصل إلى 1,5 مليار دولار سنوياً...

وبالنتيجة، كان انخفاض قيمة الليرة وارتفاع مستوى الأسعار وتراجع القيمة الحقيقية للأجور، واحداً من نتائج الأزمة الأولى والسريعة، ولكن في ذروة الأزمة لم تصل الأوضاع لتقترب حتى من سوء أوضاع السوريين وأجورهم اليوم.

في عام 1984 أصبح الحد الأدنى للأجور في سورية: 650 ليرة وتضاعف أربع مرات عن 1964، وأجرة العامل الشغيل 700 ليرة، بينما أجرة حملة الشهادة الثانوية 800 ليرة، وأخيراً، أجرة حامل الشهادة الجامعية: 1145 ليرة.

وبالمقابل تضخمت أسعار المنازل لتصل للمنزل في دمشق من ثلاث غرف وصالون إلى 200 ألف ليرة، أي: تضاعفت العقارات في دمشق 25



ليرة، بعد أن كان يقارب 4 ليرات في الستينات. أما بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجور اليوم والبالغ 16 ألف ليرة، وبين سعر غرام الذهب من عيار 21، والبالغ: 24600 ليرة، فإن الحد الأدنى للأجور يعادل نصف غرام من الذهب تقريباً، و0,6 غرام بالضبط.

مرة خلال عشرين عاماً. ولكن مع هذا فقد ظل الحد الأدنى للأجر قادراً على دفع أقساط بيت لمدة 25 عاماً تقريباً، ليؤمن شراءه.

الأجر بمقياس الذهب

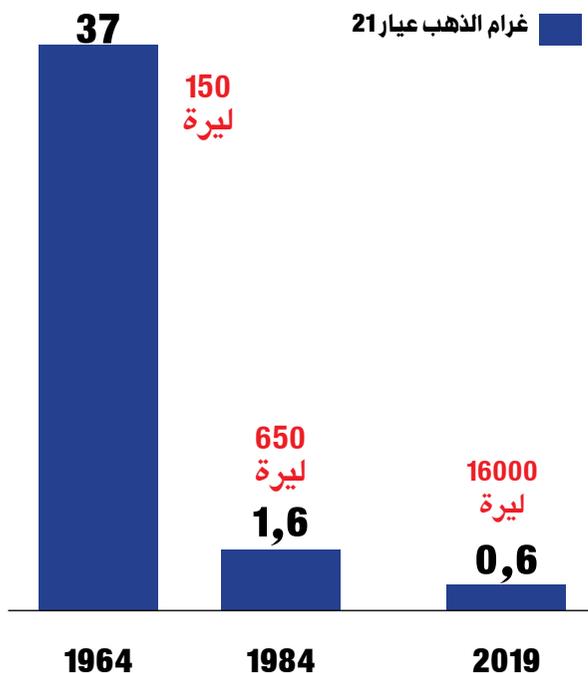
أما بالقياس إلى غرام الذهب من عيار 21 قيراط، فإن الحد الأدنى للأجر في منتصف الستينات كان يعادل: 37,5 غراماً ذهباً، وراتب الشغيل من غير حملة الشهادة يعادل 40 غرام ذهب تقريباً! حيث كان سعر الأونصة العالمي في حينها: \$35,5، وكان سعر الدولار مقابل الليرة السورية: 3,75 ليرة، وكان سعر الغرام 4 ليرات تقريباً.

ولكن تغيرات كبرى طالت علاقة الليرة بالذهب، مع التضخم المنفجر في الثمانينات عالمياً ومحلياً، ففي عام 1984 أصبح الحد الأدنى للأجور في سورية يعادل: 1,6 غرام ذهب فقط بعد أن كان يعادل 37 غراماً!

وهذا التغير الكبير هو نتيجة جملة عوامل، منها: الارتفاع الكبير في سعر الذهب العالمي في السبعينات إذ تضاعف خلال عشرين عاماً بمقدار 10 مرات تقريباً، بالإضافة إلى التغير الكبير في سعر الدولار في سورية حيث سجل في عام 1984 سعر: 41 ليرة، بعد أن ارتفع في السبعينات من 3,7 إلى 11 ليرة. وأصبح سعر غرام الذهب 21 في سورية يقارب 370

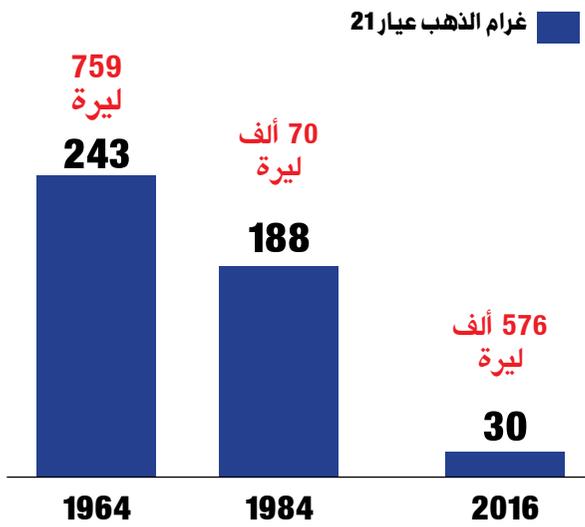
كان الحد الأدنى للأجور في منتصف الستينات قادراً على شراء ما يقارب نصف كيلو ذهب خلال عام بينما يشتري 7 غرامات سنوياً اليوم!

الحد الأدنى للأجور خلال خمسين عاماً بمقياس الذهب





الحد الأدنى للأجور خلال خمسين عاماً بمقياس الذهب



دخل المهنة العليا تراجع أيضاً

إذ ما أخذنا مهنة الطبيب وأجورها خلال الفترات الزمنية المختلفة، يمكن القول: أن المهنة الحرة وذات الكفاءات كانت قادرة على المحافظة على مستوى دخلها، ومواكبة التضخم بمرور الوقت، على العكس من الأجور الأخرى... ولكنها أيضاً تدهورت مع الزمن.

إذ ما أخذنا مهنة الطبيب وأجورها خلال الفترات الزمنية المختلفة، يمكن القول: أن المهنة الحرة وذات الكفاءات كانت قادرة على المحافظة على مستوى دخلها، ومواكبة التضخم بمرور الوقت، على العكس من الأجور الأخرى... ولكنها أيضاً تدهورت مع الزمن.

في الستينات وفي عام 1964 كانت أجره الطبيب العادي غير المختص تقارب 5 ليرة سورية، بينما ارتفعت في الثمانينات إلى 35 ليرة، أي: أن أجور الأطباء قد تضاعفت سبع

أما أخذنا مؤشراً أعم من الأجور، وهو مؤشر الدخل الفردي الوسطي، الذي يشمل الحصة الوسطية لكل مواطن سوري من الناتج الإجمالي، فإن هذا الدخل أيضاً قد تراجع بمقياس الذهب بمستويات كبيرة. أي: أن عملية التراجع لم تقتصر على الأجور بل شملت كل السوريين وسطيًا.

فكل فرد في سورية عام 1964 كان يحصل وسطيًا على 975 ليرة سنويًا، وهذه كانت تعادل 260 دولارًا، وتعادل 243 غراماً ذهباً، وقاربة ربع كيلو سنويًا، وكان أصحاب الحد الأدنى للأجور قادرين على الحصول على مقدار أعلى من الوسطي وقاربة 450 غراماً سنويًا! أي: أن جزءاً هاماً من الدخل كان يذهب للأجور.

أما في الثمانينات فقد ارتفعت حصة الفرد من الدخل الوسطي، وأصبحت تقارب 1700 دولار، وحوالي

الدخل الوسطي الفردي السوري ذهباً

70 ألف ليرة، ولكنها أصبحت تعادل 188 غرام ذهب بتراجع بنسبة تفوق 20%. بينما أصبح أصحاب الحد الأدنى من الأجور يحصلون منها على 19 غراماً سنويًا فقط، ليكون تراجعهم أكبر بنسبة 96%! أما اليوم، وتحديداً في عام 2016، فقد أصبحت حصة الفرد السوري من الدخل تقارب: 1200 دولار سنويًا، وهي تعادل 576 ألف ليرة، ولكنها لا تتعدى 30 غراماً ذهباً، لا يحصل منها أصحاب الأجور إلا على 9.6 غرام سنويًا.

لقد كان الدخل الفعلي لعموم السوريين أعلى في الستينات، وكان الأجر الفعلي للشغيلة أعلى بما لا يقاس، وخلال العقود التالية، كان الدخل الفردي السوري بمقياس الذهب ينخفض، ولكن الأجر بمقياس الذهب كان ينخفض بحدّة أكثر.

أما في الثمانينات فقد ارتفعت حصة الفرد من الدخل الوسطي، وأصبحت تقارب 1700 دولار، وحوالي

أما في الثمانينات فقد ارتفعت حصة الفرد من الدخل الوسطي، وأصبحت تقارب 1700 دولار، وحوالي

أما في الثمانينات فقد ارتفعت حصة الفرد من الدخل الوسطي، وأصبحت تقارب 1700 دولار، وحوالي

الحد الأدنى لأجور الستينات بمقاييس اليوم



925000 ليرة

1100000 ليرة

الحد الأدنى للأجور في الستينات كان يعادل قسطاً شهرياً لشراء منزل في دمشق من ثلاث غرف وصالون، خلال أربع سنوات ونصف. أي: بمقاييس اليوم فإن الحد الأدنى للأجور كان يقارب: 1,1 مليون ليرة، لشراء منزل ب 60 مليون ليرة خلال 4,5 سنة!

الحد الأدنى لأجر العامل السوري في الستينات، كان يعادل 37,5 غراماً من الذهب من عيار 21، أي: بمقاييس اليوم فإن الـ 150 ليرة في حينها، تعادل: 925 ألف ليرة تقريباً!

أكثر حدة وعنفاً، فبينما كان أجر الحد الأدنى يستطيع أن يشتري في السنة قرابة 450 غراماً ذهب، أصبح لا يستطيع شراء 7 غرامات في السنة في عام 2016.

البعض يقول ينبغي العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، ولكن الواقع يقول أنه ينبغي العودة إلى أعلى نقطة في معيشة وأوضاع السوريين... عندما كان أجر الحد الأدنى قادر على شراء منزل في المدينة خلال أقل من خمس سنوات! وقادر على تغطية الحاجات الأساسية مع فائض ادخار وضمان للمستقبل... وهذا ما لم تشهد سورية منذ ستينيات القرن الماضي.

إن قراءة مسار التراجع الاقتصادي السوري القديم، ينبغي أن يجري بإطار جملة العوامل السياسية والاجتماعية التي لعبت دوراً في عدم تصاعد المسار بل تباطئه. لنستطيع القول إننا سنعود أفضل مما كنا!

خلال خمسين عاماً بين الستينات واليوم، تغيرت كثيرة جرت على الليرة السورية، وعلى مجمل الاقتصاد السوري... ولكن الاتجاه العام كان تراجعاً في قدرة النشاط الاقتصادي على مواكبة زيادة الضرورات سواء من حيث عدد السكان، أو من حيث عموم ضرورات التنمية. لهذا الاتجاه العديد من المؤشرات، ولكن واقع الدخل الفردي الوسطي يعبر عنها بشكل محدد، فكل سوري أياً كان صاحب أجر أو ربح أو مهني، كان دخله الوسطي وحصلته من الناتج الإجمالي تتراجع. وبمقياس الذهب كانت حصة الفرد في الستينات تشتري 8 أضعاف الذهب الذي يمكن أن تشتريه اليوم. وهو ما يدل على أن كل الشرائح الاجتماعية والدنيا تحديداً قد تراجعت حصتها، سواء أصحاب الأجور أو الفلاحين أو المهنيين.

أما على مستوى أصحاب الأجور فإن التراجع

■ هوامش:

*مصدر أرقام أجور وأسعار الستينات والثمانينات، من مقارنة سريعة أجريت في جريدة نضال الشعب أجريت عام 1984.

*سعر أونصة الذهب العالمية 1984: \$35 - 1984: \$320 - 2019: \$1487. كل أونصة تعادل 5535 غرام عيار 21. *الدخل الوسطي الفردي من أرقام world bank data.

المعادن النادرة.. «سلاح صيني» في الحرب التجارية



اجتمعت مؤسسة صناعات المعادن النادرة الصينية (ACREI) مؤخراً في هذا الأسبوع، وهي التي تضم أكثر من 300 منجم، ومُنْتَج، ومصنع، وكان اجتماعها بخصوص إجراءات الرد على الحرب التجارية ورفع الرسوم الأمريكية، في إشارة إضافية إلى إمكانية استخدام الصين للمعادن النادرة «سلاحها الثقيل» في الحرب التجارية، المسألة التي يعتبرها البنّاعون مسألة أمن قومي...

قاسيون

في ظل التهديد الصيني بزيادة الرسوم على صادرات المعادن النادرة، أو حتى إيقاف توريدها لبعضها للولايات المتحدة، فإن وزارة الدفاع الأمريكي طلبت من الشركات الأمريكية المستهلكة أن تقدم خطة بديلة بحثاً عن المعادن النادرة، وأمهلتهم لنهاية شهر تموز الماضي، ولكن هذا صعب... فالصين تمتلك 37% من احتياطي المعادن النادرة العالمي، وتنتج أكثر من 80% من الإنتاج العالمي، بينما تعتمد الولايات المتحدة على الصين بنسبة 80% من حاجاتها للمعادن النادرة التي تدخل في أغلب الصناعات عالية التكنولوجيا والصناعات العسكرية.

وبالتفصيل فإن الصين تنتج حوالي 97% من خام التربة النادرة، و97% من أكاسيد الأرض النادرة، و89% من السبائك الأرضية النادرة، و75% من مغناطيس البورون الحديد النيوديميوم، و60% من مغناطيس الكوبالت السماريوم. بينما تفتقر الولايات المتحدة بالكامل تقريباً إلى القدرة على التكرير والتصنيع، وصناعة المعادن والسبائك والمغناطيس لمعالجة التربة النادرة، وتعتمد بالكامل تقريباً على الصين.

المعادن النادرة والتكنولوجيا العالية

المعادن النادرة هي مجموعة من حوالي 17 عنصراً معدنياً في الجدول الدوري للعناصر، التي لديها ميزات عالية في الوصلية الكهربائية والمغناطيسية. وتعتبر هذه المعادن نادرة لأنها تظهر في تراكيز قليلة في الطبيعة، وهي عملياً ليست نادرة بمعنى الكم، بمقدار أنه من الصعب وجود كميات كبيرة في مكان واحد، ولهذا فإن عملية الاستخراج والتصنيع تتطلب عملاً وموارد مكثفة ومكلفة، ما يجعل كميات إنتاجها قليلة. تستخدم المعادن النادرة في العديد من المنتجات المدنية والعسكرية، من هواتف الـ آيفون إلى محركات وبطاريات السيارات الكهربائية، والهيدروجينية، ومحركات الطائرات، والليزر والأقمار الصناعية، والعديد من المنتجات الأخرى. من بينها

المونيتورات، وتوربينات الرياح، والألياف البصرية، والموصلات الفائقة، والأجهزة الطبية، والقطارات عالية السرعة، ويمكن القول: إنها مدخل هام في العديد من الصناعات عالية التكنولوجيا.

كما أن بعض المعادن النادرة أساس في الصناعات العسكرية، في محركات الطائرات، وفي أنظمة القيادة، ومضادات الصواريخ، فاللانتانوم على سبيل المثال أساس في أجهزة الرؤية الليلية العسكرية.

الصين المنتج الأكبر عالمياً

تمتلك الصين معظم القدرة الإنتاجية العالمية من المعادن النادرة، في 2017 ساهمت الصين بنسبة 81% من الإنتاج العالمي وفق US Geological Survey، بينما شركة Lynas الأسترالية، تنتج نسبة 15% والباقي موزع عبر العالم، إذ تستخرج العديد من الدول الأخرى المعادن النادرة: روسيا، والهند، وجنوب إفريقيا، وكندا، وإستونيا، وماليزيا والبرازيل.

لدى الصين أكبر احتياطي، وهي أيضاً تنتج من احتياطيها الآخرين، فهي عملياً رائدة في عمليات الفصل والتطهير، وتكرير المعادن النادرة، فعلى سبيل المثال: تشحن شركة California's Mountain Pass mine الأمريكية 50 ألف طن متري سنوياً من المعادن النادرة إلى الصين للمعالجة، مع العلم أن هذه الشركة هي المنتج الوحيد للمعادن النادرة في الولايات المتحدة. كما أن الصين التي

النصف، بعد أن أمنت اليابان جزر سينكاكو المتنازع عليها، وأدى هذا في عام 2011 إلى استدارة اليابان نحو ليناس، حيث قدمت غرف التجارة اليابانية، وشركة الغاز والنقط اليابانية ما يقارب 250 مليون دولار كرأس مال وإقراض لمساعدة الشركة الأسترالية على زيادة الإنتاج، مقابل تعهد الشركة بتقديم المعادن النادرة بكميات وحصص ثابتة لليابان، وهي تقدم اليوم 30% من حاجات اليابان إلى المعادن النادرة.

الخبراء الأمريكيون يقولون: إن الحظر الصيني على واردات المعادن النادرة أو رفع الرسوم عليها، سيخلق مشكلة للصناعة الأمريكية في الأجل القصير، ويخلق مشكلة لطليبات الدفاع الأمريكية كما في طائرات F-35، فسوق المعادن النادرة ليست كبيرة بالأرقام، ولكنها بالمقابل حساسة في الصناعات عالية التكنولوجيا، وفي الدفاع الذي يستهلك نسبة 5% فقط من الاستهلاك الأمريكي للمعادن النادرة، ولكن في منظومات حساسة وهامة. فالصين تنتج بالإجمال نسبة 80% من منتجات المعادن النادرة. ولكن في الأجل المتوسط قد تكون لحاجات الولايات المتحدة من المعادن النادرة حلول في الشراكة مع اليابان مثلاً، التي اكتشفت احتياطيها كبيرة لأربعة من المعادن النادرة تغطي الطلب العالمي لمئات السنين، في جزيرة ميناميتوري... ولكن هذا لم ينجح بأن يكون جزءاً من الاتفاقيات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة في لقاء القمة بين البلدين.

تمتلك أغلب سلسلة الإنتاج العالمي، تسعى اليوم إلى نقل إنتاجها النهائي من رقائق المعادن إلى مستوى أعلى من حيث الجودة، حيث لا تزال هناك فجوة في نوعية المنتجات النهائية من المعادن النادرة بين إنتاج الصين واليابان على سبيل المثال.

البحث عن بدائل

أستراليا هي المنتج الثاني عالمياً، وتحديداً عبر شركة إنتاج المعادن النادرة الأسترالية ليناس، التي أصبحت موضع اهتمام أمريكي وياباني لمواجهة تحدي الوزن الصيني في السوق العالمية.

وقد تعاقدت شركة ليناس مع شركة أمريكي، وهو شركة Texas-based Blue Line لإنشاء منشأة فصل للمعادن في الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يبدأ في عام 2021. تستخرج ليناس المعادن النادرة في أستراليا وتنتجها في ماليزيا، والنية اليوم بنقل الإنتاج إلى الولايات المتحدة لتتوسع وتتطور عمليات الفصل، بحيث يتم إنتاج الديسبروزيوم وهو عنصر ضروري لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية. لتكون أول شركة تدخل بعد الشركات الصينية إلى إنتاج هذا المعدن، وفي السياق ذاته تحاول شركة أسترالية أخرى منتجة، أن تنشئ محطة فصل في أستراليا لتوقف نقل معادنها إلى الصين ليتم تكريرها.

اليابان توسع أيضاً علاقاتها مع ليناس، ضمن ثلاثي أمريكي أسترالي ياباني... وقد انخفضت صادرات الصين من المعادن النادرة إلى اليابان بمقدار

الخبراء الأمريكيون يقولون إن الحظر الصيني على واردات المعادن النادرة أو رفع الرسوم عليها سيخلق مشكلة للصناعة الأمريكية

الإنتاج العالمي من المعادن النادرة



80%

تنتج الصين نسبة تفوق 80% من منتجات المعادن النادرة عالمياً.

37%

تمتلك الصين بين 30-37% من احتياطي المعادن النادرة عالمياً.

تغير المناخ في الأراضي والزراعة



الأراضي مساهمة صافية مهمة في انبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ، لكن النظم البيئية للأراضي هي أيضاً مصدر غازات الدفيئة». «ليس من المستغرب». إذاً، كما يشير التقرير، أن الأرض تلعب دوراً بارزاً في العديد من الالتزامات الوطنية بخفض الانبعاثات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية باريس. لكن الوقت لمعالجة ارتفاع درجات الحرارة العالمية قصير، ويحذر التقرير من: «الثقة عالية للغاية بأن نافذة الفرصة- الفترة التي يمكن فيها إحداث تغيير كبير، للحد من تغير المناخ داخل الحدود المسموح بها- تضيق بسرعة». بسبب الروابط الوثيقة بين الاستخدام غير المستدام للأراضي وتغير المناخ، يصبح حل أحدهما أكثر صعوبة من جانب الآخر، كما يقول التقرير: «إن تعزيز الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية، مع وقف وعكس التصحر وتدهور الأراضي، يمثلان تحديات مجتمعية أساسية تتفاقم بشكل متزايد بسبب الحاجة إلى التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها، دون المساس بالمنافع غير المادية للأراضي». هذا يعني أيضاً أن معالجة واحدة يمكن أن تكون لها فوائد مشتركة- ومقايضات- لآخر. ربما هذا هو جوهر الدافع للتقرير. «يمكن للعديد من الاستجابات المتعلقة بالأراضي التي تساهم في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره أن تحارب التصحر وتدهور الأراضي وتعزز الأمن الغذائي». ولكن «لا يوجد أي من خيارات الاستجابة هذه يستبعد بعضها بعضاً»، كما يقول الفصل الأول، مما يعني أنه يعمل على كيفية دمجها- «بطريقة محددة للمسياق»- على الأرجح «لتحقيق منافع مشتركة بين التخفيف من تغير المناخ» والتكيف والتحديات البيئية الأخرى بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

هذه المساحة إلى زراعة المحاصيل 22% تتكون من الغابات المدارية أو المزروعة، و 37% من الأراضي العشبية تعتمد للرعي واستخدامات أخرى يقول التقرير: إن الانتشار الجغرافي لاستخدام الأراضي و«التخصيص الكبير لخدمات النظم البيئية المتعددة وفقدان التنوع الحيوي» «لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية». الاستخدام البشري- بكثافة متفاوتة- «يؤثر على حوالي 60-85% من الغابات و70-90% من النظم البيئية الطبيعية الأخرى: «مثل: السافانا والأراضي العشبية الطبيعية». وقد تسبب استخدام الأراضي في انخفاض بنسبة 11-14% في التنوع الحيوي العالمي، كما يشير التقرير. ليس الاستخدام البشري للأرض أكثر شيوعاً من أي وقت مضى فحسب، بل إنه يقع أيضاً على خلفية مناخ دافئ. يقول التقرير: تطور درجة حرارة الهواء السطحي الأرضي ودرجة حرارة السطح المتوسط العالمية خلال فترة الملاحظات الآلية. تؤخذ درجات حرارة الأرض كمتوسط لمجموعات بيانات، معبراً عنها كابتعاد عن المتوسط العالمي في الفترة 1850-1900. يتم أخذ درجات الحرارة العالمية كمتوسط لمجموعات البيانات. ويشير التقرير إلى أن هذا الاحترار- إلى جانب التغييرات المرتبطة به في أنماط هطول الأمطار- «غير بداية ونهاية موسم النمو، وساهم في خفض ناتج المحاصيل على المستوى الإقليمي، وخفض توافر المياه العذبة، ووضع التنوع الحيوي تحت ضغط إضافي وزاد معدل موت الأشجار». بمعنى آخر: تغيّر المناخ يَضْمُ الضغوط التي يرضها البشر بالفعل على الأرض. ولكن تغير المناخ هو في حد ذاته نتيجة للطريقة التي يستخدم بها البشر الأرض، ويوضح التقرير: «يعد تحويل الأراضي الطبيعية وإدارة

لن توجد هويتنا الفردية أو المجتمعية ولا اقتصاد العالم بدون الموارد والخدمات وأنظمة سبل العيش المتعددة

الثاني- عن المحيطات والغلاف الجليدي- من المقرر أن ينشر في أيلول هذا العام. نشرت IPCC أيضاً تقريراً خاصاً عن درجة حرارة 1.5 درجة مئوية في أكتوبر 2018. الهدف من هذه التقارير الخاصة هو توفير «تقييم لقضية محددة». وهي تكمّل «تقارير التقييم» الرئيسية التي تنشرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ كل خمس أو ست سنوات. التقرير الجديد هو الجزء الأول من تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حيث يركز على استخدامات الأراضي، منذ التقرير الخاص وتغييرات استخدام الأراضي والغابات في الألفية الثانية. الفصل الرابع من التقرير الكامل يحدد ما هو مدرج في تعريف «الأرض»: «الجزء الأرضي من المحيط الحيوي الذي يشتمل على الموارد الطبيعية «التربة، بالقرب من الهواء السطحي، والنباتات وغيرها من الكائنات الحية، والمياه»، والعمليات البيئية، والطوبوغرافيا، والمستوطنات البشرية والبنية التحتية التي تعمل داخل هذا النظام». ويفتح الفصل الأول من خلال التأكيد على أهمية هذه الأرض للحضارة الإنسانية: «لن توجد هويتنا الفردية أو المجتمعية، ولا اقتصاد العالم بدون الموارد والخدمات، وأنظمة سبل العيش المتعددة، التي توفرها النظم الإيكولوجية للأراضي والتنوع البيولوجي». يقول التقرير: إن هذه الموارد تساهم بقيمة سنوية تتراوح بين 75 و 85 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي «في عام 2011، بناءً على قيمة الدولار الأمريكي في عام 2007»، مما يجعله يفوق بكثير إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العالم. إن البشر يشغلون حالياً ما يقارب من ثلاثة أرباع الأرض الخالية من الجليد على مستوى العالم. تم تحويل حوالي 12-14% من

نشر تقرير الأمم المتحدة الجديد الذي يوثق تأثير تغير المناخ على الأراضي والزراعة- وكيف تسرع إساءة استخدام الأراضي من تغير المناخ. في يوم الثامن من آب الجاري، نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقريراً خاصاً من 1200 صفحة بعنوان «تغير المناخ والأرض»، وهو ملخص تفصيلي للمعرفة العلمية الحالية للعلاقات المعقدة بين «تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي»، وتدفقات غازات الدفيئة في النظم البيئية الأرضية.

أهم الأسئلة التي تم تناولها: لماذا أصدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ هذا التقرير؟ ما هو تدهور الأراضي؟ كيف يؤثر تغير المناخ على تدهور الأراضي؟ كيف تساهم الأرض في تغير المناخ؟ ماذا يقول التقرير عن التصحر؟ ما هي الآثار الأوسع لتدهور الأراضي بسبب تغير المناخ؟ كيف يمكن أن يؤثر تغير المناخ على الأمن الغذائي؟ ما مدى أهمية التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لتدهور الأراضي في المستقبل؟ كيف يمكن أن تؤثر «الانبعاثات السلبية» على الأرض والغذاء والحياة البرية؟ كيف ترتبط القضايا وما هي الحلول الموجودة؟ ماذا يقول التقرير عن التنمية المستدامة والجنس ودور المجتمعات الأصلية؟ ماذا كان رد الفعل؟ أوضح هوسونغ لي، رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ما اعتبره «نتائج عالية المستوى» لهذا التقرير: «الأرض هي المكان الذي نعيش فيه. الأرض تحت ضغط بشري متزايد وهي جزء من الحل، ولكن الأرض لا تستطيع أن تفعل كل شيء». تقرير الأرض هو التقرير الخاص الثاني الذي من المقرر أن تنشره IPCC هذا العام. التقرير

السودان

المعركة لم تنتهِ بل تشتد



أعلن وزير الدفاع عوض بن عوف بعد أقل من 24 ساعة من إعلان الانقلاب استقالته، وتولى بعده الفريق الأول عبد الفتاح البرهان قيادة المجلس العسكري، وفي 13 نيسان أدى قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو الملقب بـ «حميدتي» القسم نائباً لرئيس المجلس العسكري الانتقالي، بعد أن كان أعلن في وقت سابق رفضه المشاركة في المجلس العسكري، وكانت قوات الدعم السريع «قوات أنشئت كميليشيا تقاوت لصالح الحكومة السودانية في دارفور، وأصبحت لاحقاً جزءاً من القوات المسلحة السودانية» مُتهمة بالقتل والاعتداء على المتظاهرين السلميين بشكل متكرر، لكن «حميدتي» وضع أن بعض الدول تعمل على تشويه صورة قوات الدعم السريع» وأكد على محاسبة العناصر المسؤولة عن أعمال العنف، وأعلن في تصريحاته أنه رفض أوامر من البشير «بإبادة ثلث الشعب السوداني» وقال: إن دوره هو «حماية البلد والشعب» وليس النظام.

ومن أبرز وجوه النظام السابق قائد المخابرات السودانية صلاح قوش، الذي اتهمه البشير في 2012 بالتآمر وجرى اعتقاله ليطلق سراحه لاحقاً بسبب الضغوط الأمريكية المتعلقة برفع السودان عن قائمة الإرهاب، وهذا ما يؤكد الشكوك حول «قوش» بوصفه رجل ال CIA الأول في السودان، قدم استقالته بعد إزاحة البشير- الذي لعب قوش دوراً محورياً فيه- وغاب عن الأضواء، ليوضع بعدها تحت الإقامة الجبرية، التي تبين وحسب تصريحات عبد الفتاح البرهان لاحقاً بأنها ليست «جبرية» بلحد الكافي، إذ قال البرهان «المجلس العسكري طلب من قوش

«اللجنة» كامل المسؤولية لتغيير النظام السوداني، وقال في إعلانه: «أعلن أنا وزير الدفاع رئيس اللجنة الأمنية العليا اقتلاع ذلك النظام والتحفظ على رأسه بعد اعتقاله في مكان آمن». حمل البيان 20 نقطة كان أبرزها: تشكيل مجلس عسكري انتقالي يتولى الحكم في الفترة الانتقالية، وإجراءات لحل مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس الوطني ومجلس الولايات وحل حكومات الولايات ومجالسها التشريعية، إضافة إلى إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال. كان رد الشارع والقوى المعارضة سريعاً ورفضاً لهذا الانقلاب، فنجاربت المنطقة السابقة برهنت أن تغيير رأس النظام لا يعني تغيير النظام فعلاً، وهكذا انطلق الشارع وعلى رأسهم «الحرية والتغيير»، رافضين إعلان «اللجنة الأمنية العليا» معتبرين فيه محاولات من داخل النظام للالتفاف على الشارع، ومطالبين بتسليم الحكم لحكومة مدنية انتقالية. وهذا دفع الأمور إلى تصعيد، وبدأ من جديد الحديث عن حوار بوساطة أثيوبيا والاتحاد الإفريقي بين «المجلس العسكري» من جهة وقوى «إعلان الحرية والتغيير» من جهة أخرى.

«لعبة الكشائين»

لا نستطيع بالطبع عن طريق المعلومات المتداولة في وسائل الإعلام تكوين صورة كاملة عما يجري داخل النظام السوداني، وكيف ومن يقوم بإدارة الأمور، هذا إذا افترضنا بأن هناك من يدير الأمور أصلاً، لكن يمكننا استقصاء بعض القضايا الملفتة، والتي لا يجب إغفالها عند الحديث في المسألة السودانية اليوم.

استخلاص العبر والتعلم من دروس التاريخ ليس حكراً على الشعوب بل تستفيد الأنظمة بدورها من هذه الدروس ، وهذا يبدو واضحاً في السودان

في الدول العربية، إلا أن قوى المعارضة القديمة- الجديدة كانت تظهر بوضوح ضمن المشهد السياسي والإعلامي في وحدة مرحلية، وبمطالب واضحة تمثل الإطار العام لحركة الشارع، وأبرز تلك القوى «تجمع المهنيين السودانيين» وهو تجمع نقابات مستقلة، و«قوى الإجماع الوطني» وهي تحالف لـ 17 حزباً معارضاً، منها «حزب الأمة القومي»، و«الحزب الشيوعي السوداني»، و«الحركة الشعبية لتحرير السودان»، و«قوى نداء السودان»، و«التجمع الاتحادي المعارض»، و«حركة العدل والمساواة»، و«الجبهة الوطنية للتغيير». في 1 كانون الثاني من العام 2019 وقّع جزء مهم من هذه القوى على «إعلان الحرية والتغيير» والذي ضم 9 نقاط أبرزها: إبعاد البشير مع نظامه عن الحكم، وإحلال السلام في السودان، وتحقيق تنمية اقتصادية وتحسين أوضاع المواطنين المتدهورة وتأمين الصحة والتعليم، والابتعاد عن الأحلاف في سياسة السودان الخارجية، وبناء هذه السياسة على أساس الاستقلالية والمصالح المشتركة، بالإضافة إلى إطلاق فترة انتقالية وإقامة مؤتمر دستوري.

تعلم الدروس وتجاوز الأخطاء

استخلاص العبر والتعلم من دروس التاريخ ليس حكراً على الشعوب، بل تستفيد الأنظمة بدورها من هذه الدروس، وهكذا بدأت تحركات داخل تركيبة النظام السوداني والتي أفضت في 11 نيسان إلى انقلاب عسكري، حيث قام وزير الدفاع عوض بن عوف بتلاوة البيان الذي جاء بوصفه قراراً باسم «اللجنة الأمنية العليا وقواتها المسلحة»، وتعهد فيه بتحمل هذه

■ علماء ابو فراج

سنحاول هنا إعادة بناء الأحداث من المظاهرات الأولى إلى التوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة الدستورية في 4 آب، علماً نصل إلى استنتاجات أولية تساعد في توضيح المشهد السوداني

لحظة الانفجار

شهدت السودان منذ 19 كانون الأول 2018 احتجاجات شملت معظم المدن السودانية، وكان ارتفاع أسعار الخبز والمحروقات المحرك المباشر لهذه الاحتجاجات، والتي أخذت شكلها الاقتصادي المطالب في البداية لتضاف خلال فترة قصيرة، مطالب سياسية تهدف إلى تغيير النظام السوداني بشكل كامل، ومحاسبة رموزه الفاسدة دون استثناء. وبالطبع لم يكن تعامل النظام السوداني مع هذه الاحتجاجات مختلفاً عن السائد وعن موروث أنظمة المنطقة، فجرى قمع هذه المظاهرات من قبل الميليشيات والأجهزة الأمنية وسقط عشرات القتلى، إلا أن التظاهرات لم تخرج عن سلميتها وهذا ما دفع الأمور أبعد وبالانتجاه المطلوب.

في البداية، أجرى النظام مجموعة من الخطوات والمناورات، ففرض الرئيس عمر البشير حالة الطوارئ، وقام بتغييرات شكلية إدارية لم تر فيها قوى المعارضة تنازلاً بل بالعكس، اعتبرتها محاولات لإحكام السيطرة لا أكثر، هذا بالإضافة إلى أول دعوات شكلية للحوار، والتي قابلها الشارع بالرفض.

المطالب السياسية

بدا المشهد السوداني مشابهاً لنظائره

تطرح السودان أسئلة ولا تقبل الإجابات الجاهزة، هكذا تراكمت دروس التاريخ، تاريخنا القريب جداً، أمام الشعب السوداني، وهو اليوم بلا شك قطع خطوة إضافية، كانت دول المنطقة، التي شهدت ظروفًا مشابهة، قد تعثرت بها من قبل.



شيء فهو يدل على أن مرحلة فرز قوى المعارضة السودانية قد بدأت مع توقيع الوثيقة الدستورية، وأن هذه العملية ليست عملية سهلة بالطبع، ولكنها عملية ضرورية لا بد منها، حتى لو كان ذلك يعني شقاقت بين قوى المعارضة فهو دليل اشتداد المعركة لا أكثر، ويعني بالتأكيد نشوء القوى السياسية الصلبة التي تنتمي إلى فضاء جديد جذري قادر على قيادة السودان إلى بر الأمان عبر نزع المسببات الحقيقية لكل أزماته.

التقليدية، فالنظام السوداني بلاشك لا زال يملك الكثير من الخيوط بيده، والعديد من رجاله كانوا يدركون بلاشك ضرورة تغيير الرئيس عمر البشير، وهذا على ما يبدو كان الدافع الأساس لصالح قوش للقاء جهات من المعارضة السودانية حتى قبل سنة ونصف من الاحتجاجات لمناقشة أمور تخص مرحلة ما بعد البشير. لا يعني هذا بشكل من الأشكال اعتبار ما يجري مجرد ترتيب منظم ومعقد مسبقاً للبيت الداخلي، لكنه إن كان يدل على

من مجلس السيادة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، ويتضمن الاتفاق أيضاً أن يشكل مجلس السيادة من «أحد عشر عضواً، خمسة مدنيين تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، وخمسة يختارهم المجلس العسكري الانتقالي، ويكون العضو الحادي عشر مدنياً، يتم اختياره بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير»، على أن يكون الواحد والعشرون شهراً الأولى برئاسة العسكريين، ويتولى المدنيون الفترة اللاحقة المتبقية.

الأفاق

تشهد الساحة في السودان هدوءاً مؤقتاً بعد توقيع الوثيقة الدستورية، ولا نستطيع استباق الأحداث، لكن المعطيات تثبت مجموعة من القضايا، أولها: المشاكل في السودان تراكمت وأصبحت بحاجة إلى الحل، وهذا يعني تراكم المشاكل في كل مجالات الحياة من الجانب الوطني إلى الاقتصادي الاجتماعي وإلى الجانب الديمقراطي السياسي. استطاع الشعب السوداني مع القوى السياسية تجاوز العديد من العقبات التي واجهته مستفيداً من تراكم الخبرات، لكنه بالمقابل يواجه أساليب النظام التي لا تنحصر بالأساليب

البقاء في منزله لمواجهة أية اتهامات محتملة، ولكنه غادر السودان دون علمهم في المجلس العسكري، وأنهم غير راضين عن ذلك»، وكان «قوش» قال في تصريح لمجلة فورين بوليسي: «لو بقيت في منصبى سيرى الجميع الأمر و كان نظام البشير لم يتغير».

توقيع على الوثيقة الدستورية

انتهت المفاوضات الشاقة بتوقيع قوى «الحرية والتغيير» و«المجلس العسكري» على الوثيقة الدستورية في 4 من الشهر الجاري، والتي تشكل بلا شك خطوة مفصلية، إلا أن العديد من الأطراف المنضوية في «الحرية والتغيير» لديها ملاحظات كثيرة على هذه الوثيقة، تبدأ من اعتبارها خطوة ضرورية ولكنها غير كافية بذاتها، وليس وصولاً إلى اعتبارها وثيقة ضعيفة تعطي صلاحيات للمجلس العسكري تخوله للتحكم بالمرحلة الانتقالية واعتبارها لا تلبى الحد الأدنى المطلوب، وهذا دفع ببعض القوى إلى عدم التوقيع على الوثيقة أصلاً، أبرزهم الحزب الشيوعي السوداني و«الجبهة الثورية» التي تضم 3 حركات مسلحة». وينص الاتفاق على فترة انتقالية تمتد لتسعة وثلاثين شهراً، وتتكون أجهزة الحكم الانتقالي

مرحلة فرز قوى المعارضة السودانية قد بدأت مع توقيع الوثيقة الدستورية وان هذه العملية ليست عملية سهلة بالطبع ولكنها عملية ضرورية لا بد منها

عين الحلوة الفلسطيني والأزمة اللبنانية

بقدر ما ترتبط أحداث مخيم عين الحلوة الفلسطيني في جنوبي لبنان بالانقسامات والخلافات الفلسطينية، فإنه يرتبط بالتطورات والأحداث اللبنانية نفسها؛ حيث تتزايد حدة الأزمة السياسية اللبنانية، وتتزايد معها فرص تفجير أزمة اجتماعية.



الفلسطيني، بات منذ سنوات عديدة، منظاراً حقيقياً للأزمات اللبنانية الداخلية نفسها، أزمة المنظومة السياسية الاقتصادية الحاكمة في لبنان، وأزمة المجتمع اللبناني، وأزمة العامل اللبناني.

فيما بينهم أيضاً بين مؤيد ومعارض لها، بذرائع مختلفة... ليكون بذلك قد تحقق جزء من أهداف تفجير عين الحلوة بتصعيد للتوتر الاجتماعي باتجاهات بعيدة عن أسبابه الفعلية الاقتصادية الاجتماعية.

من المسبب؟

بالحديث عن المسؤولية خلف هذا التصعيد، لا يمكن تحديد طرف بعينه، بل ربما الصحيح أن من مصلحة غالبية الأطراف اللبنانية مع أخرى خارجية تعقيد وتوتر الأوضاع، إلا أنه يمكن القول بأن منظومة التحاصص اللبنانية التي لم تعد تتناسب ببنياتها ووظيفتها وشكلها مع التطورات السياسية داخلياً وخارجياً، تفرز وستفرز أكثر، أزمت اجتماعية بسبب التناقض الجاري بينها وبين ضرورات الحاضر المطالبة بتغييرها كلياً. إن هذه الأحداث لا تتعلق بأي شكل من الأشكال بالمهارات العنصرية المروج لها، بل إنها مع تلك المهارات المفتعلة، أدوات يجري دفعها عمداً بغاية الاستفادة من تفاعلاتها لصالح قوى الفساد اللبنانية المتمثلة بمنظومة التحاصص تلك.

المخيمات «الفلسطينية»

ما يجري تغييره عن عمد من معظم السجلات السياسية والاقتصادية اللبنانية حول المخيمات عموماً، «إذا اكتفينا بالعودة إلى مخيم نهر البارد وجند الإسلام ووصولاً لليوم الراهن»، هو أن عدد اللبنانيين ضمن المخيمات «الفلسطينية» بات منذ سنوات عديدة مساوياً لعدد الفلسطينيين، كنتيجة مباشرة لتفاهم الفوارق الطبقية ضمن المجتمع ككل، والتي تدفع بشكل يومي مزيداً من اللبنانيين بعيداً عن مراكز المدن، وباتجاه أزمات البؤس حيث الإيجارات الأرخص، والخدمات الأرخص، والأسوأ بطبيعة الحال، أو غير الموجودة من الأساس. بكلام آخر، إن النظر عميقاً إلى أزمة المخيمات الفلسطينية وما يجري فيها، وإلى أزمة العامل

إجراءات سياسية

دون إيغال إضافي في تفاصيل تعقيدات الوضع اللبناني، يمكن وضع نقطة تصاعد الأزمة السياسية مع لحظة إعلان الحكومة اللبنانية تخفيض نسبة العجز في موازنة 2019 مع ما رافقها من تعديلات قانونية وإدارية، لتشرع جميع الأطراف بعد ذلك في البحث عن مخارج تنفّس من خلالها عن تقلص أرباحها إذا ما استمر العمل بالآلية ذاتها، لتتجدد على إثر ذلك سلسلة من الدعوات العنصرية في الإعلام اتجاه غير اللبنانيين، بغاية الضغط باتجاه تخفيض أجورهم أكثر، أو منعهم من دخول سوق العمل، الذي يعني في ما يعني الفلسطينيين المقيمين في لبنان، لتنتشأ عن ذلك تظاهرات يومية في مخيم عين الحلوة احتجاجاً على قانون العمل الجديد.

شرارة بغاية التفجير

بالاستفادة من هذه التطورات اللبنانية، والخلافات الفلسطينية، جرى في أثناء إحدى التظاهرات اغتيال الشاب حسين علاء الدين العضو في حركة فتح الفلسطينية، ليتحول الحدث إلى شرارة تفجير في المخيم، ولتتبعه بعد ذلك عمليات عسكرية من إطلاق رصاص وقذائف صاروخية بين حركة فتح، وعصابة الأنصار مع المجموعات التابعة لبلال العرقوب، وهو أحد المتشددین المتهم بقيامه بعدة عمليات اغتيال أخرى سابقة في مخيم عين الحلوة، انتهت إلى اقتحامهم مربعه الأمني ثم العثور عليه وتصفيته.

تطورات اجتماعية

نشأت على إثر هذه الأحداث موجة من المهارات الإعلامية بالصيغة العنصرية، ضمن ثنائية لبناني-فلسطيني، بغاية تصعيد التوتر لتشمل كل لبنان، وينقسم اللبنانيون

يربط كثيرون أحداث مخيم عين الحلوة من اغتيال واشتباكات، بالتظاهرات التي كانت تجري هناك ضد قانون العمل اللبناني الجديد، الذي يهدف بحسب وصف وزير العمل إلى تنظيم العمالة الأجنبية، والتي تشمل ضمناً العمالة الفلسطينية، ويفرض في أحد بنوده الحصول على ترخيص لمزاولة أية مهنة، بسياق عنصري غابته أيضاً شحن الجميع باتجاه تناقضات وهمية تضع الزيت على النار. علماً أن أول من يباشر بسياسة حظر مهن محددة وكثيرة العدد (حوالي 70 مهنة) عن العمالة الفلسطينية هو أمين جميل سنة 1983، وبقي الوضع بهذه الصورة حتى عام 2005 حيث شهد تحسناً طفيفاً أيام وزير العمل اللبناني طراد حمادة، الذي أزال الحظر عن عمل الفلسطينيين في عدد كبير من المهن، ولكن مع اشتراط منعهم من الانسحاب إلى النقابات، أي: مع حرمانهم من واحدة من أهم أدوات دفاعهم عن حقوقهم.

وضمن مسار التطور القانوني في التعامل مع العمالة الفلسطينية في لبنان، ظهر القانونان 128 و129، الصادران عن مجلس النواب اللبناني عام 2010، واللذان رُما جزئياً إحدى أكثر الطُرف القانونية سماجة «قبل ذلك التاريخ كان يخضع من راتب العامل الفلسطيني لمصلحة الضمان الاجتماعي، دون تسجيله في النقابات، ودون أن يسمح له بالاستفادة من الضمان الاجتماعي» حيث أقرّ تعويض نهاية خدمة، يغطي جزءاً مما يدفعه العامل الفلسطيني للضمان الاجتماعي خلال سنوات عمله، وأول من طبق هذا القانون فعلياً هو وزير العمل شربل نحاس عام 2011. هذا التطور البطيء، ورغم بقائه ضمن حدود شديدة الضيق، وأقل بكثير من المطلوب، إلا أنه تلقى ضربة، وانتكاسة أعادته إلى أيام أمين جميل، مع قانون العمل الجديد...

إيران والخليج... بؤادر التهدئة؟



ما تزال آثار حرب الناقلات تفعل فعلها في تحفيز جملة من التغييرات على الصعيد الإقليمي، وعلى رأسها التطورات الأخيرة في رفع درجة علنية العلاقات بين جزء من دول الخليج وإيران، أو ما سُمّي بـ«التقارب الإيراني الخليجي».

وعلى الرغم من أنه قد يبدو من التسرع بمكان القول: إن تقارباً شاملاً يجري بين الطرفين، أو أن التقارب الجاري - أيًا كانت درجته وسرعته - قد جاء كنتيجة لحرب الناقلات وحدها، إلا أن هذه الحرب لها ما يميزها عن مختلف نقاط الكباش الإيراني الخليجي؛ أي: أنها لا تشكل مجرد إضافة كمية لجملة الأزمات والمشكلات السابقة، العالقة بين الطرفين، والتي رغم خطورتها كانت تبدو دائماً ضمن النطاق المتحكم به. حرب الناقلات، التي اتخذت من مياه الخليج أحد مسارحها، ظهرت حرباً بين إيران من جهة، وبين بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى، وبدأت معها دول الخليج ثانوية، تلعب دور المترقب الحذر، الذي يزداد حذراً وخوفاً، كلما ظهر له هزال الموقف الغربي ضمن هذه الحرب.

عند هذه النقطة، بات يمكن التكهّن بأن دول الخليج بدأت تُعيد حساباتها جدياً، وبدأت تميل راضية أو مرغمة باتجاه أشكال أكثر عقلانية من التعاطي مع الأزمة المستمرة منذ 1979...

فهل سيكون الحفاظ على أمن المياه الخليجية، ومن ورائها التجارة البحرية على العموم، وتجارة النفط خصوصاً، منطلقاً لتجاوز الخلافات بين إيران والخليج؟

في الحقيقة، إن عدد التصريحات التي نتحدث بشكل مباشر عن حدوث تقارب، قليل جداً. ولكن بالمقابل، هنالك العديد من المعطيات التي تنشي بحدوث تفاهات أولية أساسها المصلحة الإقليمية المشتركة في الحفاظ على أمن المنطقة، وهذا ما عبّر عنه أحد المسؤولين الإيرانيين بقوله: «إن إيران تعطي دائماً بالغ الأهمية للأمن في الخليج، وهو ما يحتاج إلى تعاون كل دول الخليج» وعلى هذا الأساس حصلت مجموعة من المبادرات، كانت من بينها زيارة الوفد الإماراتي إلى طهران، وبعثه التعاون الحدودي بين البلدين، بالإضافة إلى إعطاء السعودية بعض الإشارات حول تقبلها فكرة الحوار مع إيران.

مصلحة السعودية... مع من؟

يبدو حجم التشابك بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية كبيراً لدرجة يصعب معها تخيل انفكك حقيقي للرياض عن واشنطن، وخاصة مع النمط الاقتصادي الريعي السائد في السعودية، والذي يُضعف إن لم نقل يقضي على احتماليات سلوك مستقل، وهذا بالضبط ما يجعل من القرار السعودي بالتخلي عن الولايات المتحدة أو الاستدارة نحو الشرق وبعيداً عن الإملاءات الغربية، قراراً شديداً الصعوبة.

رغم ذلك، فإن منطق الأزمة الأمريكية، يدفع واشنطن إلى رفع درجات ضغطها وبلطجتها على حلفائها التقليديين بشكل يومي. والسعودية «حظيت» بشكل خاص، بنصيب جيد من هذه البلطجة، فمن حرب النفط التي أجبرت فيها السعودية على إنتاج مضاعف للنفط في ظل أسعار عالمية منخفضة، إلى ما سُمّي بـ«عاصفة الحزم» في اليمن والتي نتجباين المصادر حول حجم خسائر السعودية خلالها، لكنها تجمع على كونها مهولة، إلى التصريحات المباشرة والوقحة التي وصفت فيها السعودية بـ«البقرة الحلوب» بعد صفقة الـ 450 مليار دولار، وغير ذلك من الأحداث التي تشكل أرضية خصبة لابتعاد على المدى الإستراتيجي، عن الولايات المتحدة، بالتزامن مع حدوث تقارب سعودي إيراني مستقبلاً، وإن كان ذلك سيأخذ وقته ومداه.

تصعيد أمريكي جديد دون نتائج

تزامناً مع الإشارات الأولية جداً عن التقارب الخليجي الإيراني، تزداد حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فبعد عزم الأخيرة على القيام بتشكيل تحالف دولي من أجل تأمين الملاحة في مضيق هرمز، ورفض معظم الدول - أهمها ألمانيا - لهذه الخطوة، وكذلك رسائل التقارب والتمرد الفرنسي التي بعث بها ماكرون لروحاني، قامت الولايات المتحدة برفض عقوبات على وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تتضمن تجميد أصوله في الولايات المتحدة، وتقييد تنقله داخل الأراضي الأمريكية، وكان

ظريف قد نفى وجود أية ممتلكات له في الولايات المتحدة، واعتبر العقوبات ضده دليلاً على عدم رغبة واشنطن بالحوار، وقد اعتبرت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخروفا أن الولايات المتحدة باتباعها سياسة العقوبات «تحشر نفسها في الزاوية».

وهذا بالفعل ما تحصده الولايات المتحدة من كل محاولات التوتير والتصعيد التي تفتعلها في المنطقة؛ فحرب الناقلات التي كانت تهدف بشكل أساسي إلى التضييق على حركة التجارة العالمية الجديدة القادمة من الشرق، لم تؤد إلا إلى المزيد من العزلة الأمريكية والمزيد من التقاربات الإقليمية في المنطقة، والتي وإن لم تكن ناجزة حتى اللحظة بالقدر الكافي، إلا أنها تشكل فاتحة لطريق التهدئة، خصوصاً أنها تحدث في وضع عالمي تميل به التوازنات نحو الطول السياسية السلمية، بعيداً عن منطلق الحروب وإشعال الحرائق.

إن ما هو مؤكد في شأن إشارات التقارب الخليجي الإيراني، هو أنها إشارات أولية لا يجوز تضخيمها كما لا يجوز إهمالها. ولكن الأكثر تأكيداً أن الخط العام الذي توجي به هذه الإشارات، والذي يستند موضوعياً إلى التراجع والانتكفاء الغربي الشامل والتدريجي عن مجمل المنطقة، هو الخط الأكثر ثباتاً، والذي لن يكون ممكناً دونه فهم المتغيرات الإقليمية، ليس ضمن مجالات زمنية بطول سنوات قادمة فحسب، بل وحتى على مستوى التكتيكات اليومية والإشارات السياسية الصغيرة التي تظهر على السطح من يوم إلى آخر...



إن ما هو مؤكد في شأن إشارات التقارب الخليجي الإيراني هو أنها إشارات أولية لا يجوز تضخيمها كما لا يجوز إهمالها

الصورة عالمياً

تونس.. هل ستكون انتخابات الرئاسة خطوة أولى؟



تقدم حتى انطلاق باب الترشيح 98 مرشحاً لانتخابات الرئاسة التونسية المزمعة منتصف الشهر المقبل في مقر الهيئة المستقلة للانتخابات، بعد الإعلان في الخامس والعشرين من تموز الماضي عن وفاة الباجي قائد السبسي الرئيس السادس لتونس خلال الفترة 2014-2019، وتولي رئيس البرلمان التونسي محمد الناصر للرئاسة المؤقتة في الأول من آب الجاري، والذي تقلد في عهد الحبيب بورقيبة عدداً من المناصب الوزارية، قبل أن يعود إلى الساحة السياسية بعد انتفاضة 2010 منتهجاً سياسة التوافق مع القوى السياسية الأخرى في الساحة التونسية، وأهمها حركة النهضة بزعامة الغنوشي...

■ ناريمان عاطف

المشهد الحالي في تونس يعكس عدم تبلور البرامج السياسية الاقتصادية الاجتماعية للقوى السياسية التونسية- والبالغة في بعض الإحصائيات 218 حزباً- باتجاه يعبر عن المصالح الحقيقية والوطنية للمجتمع التونسي، كما يفتح المجال واسعاً للتدخل الخارجي عبر أجنحة قوى سياسية شكلية في تونس. كما أن عدد المرشحين الكبير يتناقض مع الترويج الإعلامي لمحدودية صلاحيات المنصب في الخارجية والدفاع، ويرفع احتمالات النية لدى القوى السياسية لإجراء التغييرات في تلك الصلاحيات لجهة تركيز السلطات فيه مستقبلاً.

أبرز المرشحين للرئاسة الرئيس السابق المنصف المرزوقي للفترة 2011-2014 الذي تحالف مع حركة النهضة لتدعيم سلطته في حينه، ورئيس الحكومة السابق حمادي الجبالي المنسحب من حركة النهضة في 2014، ويوسف الشاهد رئيس الحكومة عن حركة تحيا تونس منذ 2014، ومرشح حزب النهضة للمرة الأولى في تاريخها عبد الفتاح مورو، والذي يحتل المرتبة الثانية في التمثيل في البرلمان التونسي الذي سنته في ولايته العام الحالي، وعدد من رجال الأعمال والمستقلين...

اللافت أن جميع المرشحين يتفقون حتى الآن على التوافق السياسي، بما يعنيه من عدم قدرة أي من القوى السياسية التي يمثلونها على الحسم السياسي، إضافة إلى إشاعة جو من تقبل تلك القوى- خصوصاً حزب النهضة- للبرامج السياسية الاقتصادية «المختلفة»، وهو ما يشير إلى مضمون واحد لها، يتعلق بعدم المساس بطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم في تونس، والاكتفاء ببعض الإصلاحات القانونية كالتعديلات المقترحة من الرئيس الراحل والمتعلقة بمراجعة قوانين المساواة في الإرث، والحق

في الزواج من غير مسلم... إلخ، والتي تصدم بمعارضة المحافظين الداعين إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في هذا المجال، وهو ما يسبب انقساماً مجتمعياً ثانوياً منحياً الانقسامات الأساسية في تونس، والتي كانت السبب الجوهري في اندلاع انتفاضتها الاجتماعية، والتي لم تتخذ أية قرارات جديدة لحلها!

إذ لا تزال تونس حتى اليوم بلداً ذا نظام احتفظ بليبراليته العتيدة، وما تسببه من انتشار للفساد والمحسوبية منذ أواسط القرن التاسع عشر على الأقل لدى خضوع سلطة الباي فيه لإملاءات الغرب، وقيامه بالإصلاحات التي رمت بالبلاد في أحضان صيرافة أوروبا بعد ترهل السلطة التركية فيه وفي شمال إفريقيا. وقد أدت تلك الإصلاحات منذ ذلك الحين إلى استبعاد تونس، ووقوع مقدراتها الزراعية متضمنة الأراضي، والباطنية من الفوسفات والرصاص... إلخ، والسوق وخطوط السكك الحديدية والموانئ والمرافئ، إضافة إلى مقدراتها المالية بالكامل، وموقعها الاستراتيجي الهام في أضييق جزء من البحر الأبيض المتوسط، وصولاً إلى جهاز الدولة ذاته تحت سلطة الغرب الأوروبي الإمبريالي. وقد تنازعت كل من فرنسا وإيطاليا وإنكلترا، بالإضافة إلى تركيا المتداعية، السيطرة عليه، قبل أن تحسم الحصص الاستعمارية الأمر لصالح فرنسا في 1881، ليقع كأول بلد عربي تحت سيطرة الاستعمار المباشر. ورغم نيته الاستقلال في 1958 خلال فترة التحرر الثوري المدعوم من المنظومة الشرقية، غير أن وصول قوى سياسية تلتفت حتى اليوم لمراعاة مصالح الغرب الذي يعاني إرهابات أزماته الجزرية والعميقة، دون التفات إلى مصالح وإمكانيات القوى المنتجة فيها، والتي ما فتئت تنتفض دون امتلاك للادوات المعرفية الأصيلة التي تهيئ أسباب نصرها، كانتفاضها في 2010، حال دون إنجاز المهام الوطنية

الكبرى التي تضمن الاستقلال السياسي الاقتصادي الاجتماعي واقتلاع جذور وأسباب التوترات الاجتماعية.

خارج التيار

ورغم أن البرامج الانتخابية المقدمة من المرشحين حتى الآن، تبدو في معظمها إنشائية ولا تعكس وجود نوايا فعلية بإحداث تحولات جدية ضمن المشهد العام التونسي، فإن النقاط الأولية التي ظهرت لدى بعض المرشحين اليساريين، وعلى رأسهم حمّة الهامي، يمكن أن تبشر في حال تعزيزها بنقل المعركة حول الرئاسة إلى خطوة أولية ضمن المعركة الاقتصادية الاجتماعية، التي لم توضع بعد على السكة بوصفها المعركة الأساسية.

في بيانه الأول لدى تقديمه بأوراقه للترشح للانتخابات الرئاسية، أعلن حمّة الهامي، مرشح الجبهة الشعبية التونسية، ومرشح فعاليات مختلفة شبابية، برنامجاً من خمس نقاط، النقطة الأولى فيه، هي: الحفاظ على الثروة الوطنية وإعادة النظر بما في ذلك إلغاء كل الاتفاقيات الاقتصادية غير المتكافئة التي وقعتها تونس خلال السنوات والعقود الماضية.

ورغم الانقسام الواضح ضمن الجبهة الشعبية التونسية، بوصفها أكبر ممثلي اليسار في تونس، إلا أن بداية البرنامج التي أعلنها الهامي، ربما تبشر بوجود رؤية متبلورة بحدود جيدة خلف تلك البداية، ووظيفة الأيام القادمة أن تكشف عنها بتفصيل أكبر. وإلى ذلك الحين، يبقى الأمل قائماً بأن الحركة العمالية التونسية التي أظهرت في مراحل متعددة من التاريخ التونسي قدراً متقدماً من الانضباط والتكافل والوعي، تستطيع ضمن هذه التطورات أن تدفع إلى الواجهة المعركة الاقتصادية الاجتماعية حول هوية تونس المستقبلية، حتى وإن لم تتمكن من الفوز بمنصب الرئاسة ضمن الانتخابات الحالية...

• في موقف جديد ضمن سياق الخلافات الفرنسية- الأمريكية، أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن باريس لا تنظر في إمكانية انضمام واشنطن إلى جهود «رباعية نورماندي» (فرنسا، ألمانيا، روسيا، أوكرانيا) لتسوية النزاع في منطقة دونباس الأوكرانية.

• خرج آلاف من الجزائريين يوم الجمعة للتظاهر في الأسبوع الـ 25 منذ بدء الاحتجاجات في البلاد، للمطالبة برحيل «جميع رموز النظام» تحت شعار «الشعب يريد الاستقلال» مجددين دعوتهم إلى القيام بعصيان مدني.

• سمحت أوكرانيا لطائرة ركاب روسية بالتحليق في مجالها الجوي، لأول مرة منذ أربع سنوات بعد فرضها حظراً في عام 2015 على دخول طائرات تابعة لشركات طيران روسية في مجالها الجوي، بسبب الأزمة السياسية بين البلدين.

• اتهمت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، السفارة الأمريكية بالمشاركة والتشجيع على مظاهرات غير مرخصة في العاصمة الروسية موسكو، وتطردت أيضاً إلى أنشطة الإذاعة الألمانية «دويتشه فيله» التي وجهت نداءً بالخروج والمشاركة بالتجمع غير المرخص.

• نقلت وكالة «شينخوا» الصينية عن الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي قوله: «ذكرت بعض وسائل الإعلام أن الولايات المتحدة ترغب بنشر بعض الصواريخ الباليستية متوسطة المدى في بلادنا. هذا لن يحدث لأنني لن أسمح بذلك بوصفه انتهاكاً للدستور».

• بالرد على تصريحات ترامب، قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان يوم الجمعة: إن باريس ليست بحاجة لإذن من أحد للإدلاء بموقفها بشأن إيران، مشدداً على أن باريس ملتزمة بالاتفاق النووي الموقع مع إيران.



لماذا يمنعنا الأثرياء



في 21 أيار 2019، صوتت «مجموعة عمل الأنثروبوسين- عصر التأثير البشري على الأرض» الدولية لصالح الإقرار بوجود عصر الأنثروبوسين كفترة جيولوجية، وذلك بدءاً من عام 1950. عرّفت المجموعة هذه الحقبة «الكرونوستراتيجرافية» الجديدة بأنها: «المرحلة من عمر الأرض التي كان للبشر فيها تأثير حاسم على حالة نظام الأرض وديناميته ومستقبله». تم الإقرار بأنّ التغيير الذي أحدثه عصر التأثير البشري، بدءاً من منتصف القرن العشرين، هو العامل الأساسي في تسريع التطورات الحاصلة على نظام الأرض.

■ فوسنر وهولمان وكلارك تعريب: عروة درويش

إنّ رأي مجموعة عمل الأنثروبوسين، وجميع العلماء حول الأرض بشكل عام، أنّ ظهور عصر الأنثروبوسين هو نتاج التسارع الكبير في التغييرات المدفوعة اقتصادياً منذ منتصف القرن العشرين، والمرتبطة بما يسميه بعض الاقتصاديين «العصر الذهبي» للنمو الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية. قادنا هذا إلى تخط هائل لحدود الكوكب، لنخلق العديد من «التصدعات الأنثروبوسينية».

الإمبريالية المعاصرة:

اتخذ استخراج أرباح هائلة من الرّبع الإمبريالي، مستنزفاً المحيط أو الجنوب العالمي ضمن عملية إنتاج السلع، شكلين تاريخيين: (1) «نقل القيمة التبادلية»- (2) نقل القيمة الاستعمارية. يمكن النظر إلى الثاني على أنّه عملية إمبريالية بيئية حيث دمر استخراج الموارد البلاد الفقيرة، التي واجهت مصادرة «الاستيلاء عليها دون منح ما يعادلها أو يقابلها» ما يسمى «بهباتها الطبيعية» الموجودة في أقاليمها لصالح رأس المال، وذلك بالتزامن مع التكاليف البيئية للاستخراج. وكما أورد جيكة تانوه، رئيس وحدة الاقتصاد السياسي في منظمة «شبكة العالم الثالث» الموجودة في غانا، والذي نشر مؤخراً بيانات لبنك غانا المركزي:

«مما قيمته 5,2 مليار دولار من صادرات الذهب الغاني لصالح شركات التعدين الأجنبية (ما بين 1990 و2002)، تلقت الحكومة الغانية فقط 68,6 مليون دولار كمدفوعات عن ملكية الأرض و18,7 مليون دولار كضرائب دخل على هذه الشركات. بكلمات أخرى، لا يتعدى ما تلقتّه الحكومة الغانية بمجموعة 1,7% من حصة العائدات العالمية لذهب غانا. وبما أنّ هذه الأرقام إجمالاً تقلل من قيمة صادرات الذهب، فإنّ العائدات الغانية هي أقلّ من ذلك بكثير. وما يثير الصدمة أكثر هو أنّه وبناء على تحليل بنك غانا فإنّ الحصة من هذه الثروة التي تذهب مباشرة إلى المجتمعات المحلية من التعدين هي 0,11%».

ورغم أنّ الذهب يصلح ليكون مثلاً واضحاً وشديداً، فإنّ مثل هذا النهب ظاهرة عامة موجودة بشكل متفاوت، بكلّ ما يتعلق بالموارد الطبيعية- سواء أكان ذهباً أم أسمدة طيور أم زيتاً أم قهوة أم فول صويا- بحيث يتم استنزافها بشكل منهجي من الجنوب العالمي من خلال الشركات متعددة الجنسيات. النتيجة هي فرض خسائر بيئية واقتصادية هائلة على الدول الفقيرة المعتمدة على هذه الموارد. إنّها العملية التي فحصها في قرون الاستعمار الكولونيالي والاستعمار الجديد إدواردو غاليلانو في كتابه شرايين أمريكا المفتوحة. إنّ الحساب الاقتصادي الرأسمالي، وهو الذي يقيس القيمة التبادلية وليس القيمة الاستعمارية، يخدم في إخفاء

هذا الجزء من الرّبع الإمبريالي المرتبط بمصادرة القيمة الاستعمارية. وبالتالي فمن المهم أن نأخذ في اعتبارنا العمق الكامل للسلطو الإمبريالي على شعوب الأطراف- وهي عملية عنف متصلة ومرتبطة تاريخياً بـ «الاقتراع والاستعباد والقبر في المناجم» للبشر في الأطراف، والمتصلين اليوم بأشكال أخرى من المصادرة والاستغلال المفرط، والعنيف أيضاً بطبيعته.

التبادل غير المتكافئ:

في القرنين العشرين والحادي والعشرين، تميزت الإمبريالية بهيمنة الشركات الاحتكارية الكبيرة. قاد هذا لينين إلى تحديد المرحلة الإمبريالية للرأسمالية بأنّها الرأسمالية الاحتكارية. وفي مراحل الرأسمالية الأحدث، منذ السبعينات، اتخذ النظام الإمبريالي شكل الهيمنة المتنامية لرأس المال المالي الاحتكاري، ليمثّل مستوى مرتفعاً من عولمة الإنتاج على شكل سلاسل سلع عالمية. مع تتكامل سلاسل السلع العالمية هذه مع تسارع نقل موارد المواد الخام المادية من الدول الفقيرة إلى الغنية مع «أثار مادية» أكبر، تعرّف على أنّها «التخصيص العالمي لاستخراج المواد الخام المستعملة للطلب النهائي للاقتصاد». وباستخدام تحليل الأثار المادية، فقد وجد في 2008 بأنّ 40% من مجمل استخراجات المواد الخام العالمي كان بغرض تمكين التجارة في البلدان الأخرى. تم استخراج حوالي 70 مليار طن من المواد الخام في ذلك العام، وهي أعلى نسبة في التاريخ حتى ذلك الوقت. تستورد الاقتصادات ذات المداخل الفردية المرتفعة أعلى واردات مكافئة للمواد الخام «أي المواد الخام المكتسبة شكلاً استهلاكياً محسوساً» لتأتي اليابان في مقدمتها وبعدها المملكة المتحدة ومن ثمّ الولايات المتحدة.

إنّ الاتجاه العام في الاقتصادات الناضجة هو «إخراج العمليات التي تستخدم الموارد بشكل كثيف إلى الخارج»، مما يجعلها تعتمد أكثر فأكثر على الواردات المكافئة للمواد الخام التي يتم تصديرها إليها من بقية أنحاء العالم. في ذات الوقت، حوالي ثلثي تدفق المواد الكلي في الموارد المستخرجة، المرتبط بالصادرات يبقى بشكل أساس في الدول المصدرة، وذلك على شكل نفايات أو مواد احتياطية، مما يولد في الغالب أضراراً بيئية كبيرة يتم تصنيفها بأنّها عوامل خارجية اقتصادية.

ورغم أنّه يشار للصين عادةً بوصفها دولة ذات أثر مادي كبير، لكونها تسحب الموارد من العالم أجمع، فإنّ هذه الصورة ليس دقيقة وتحتوي على الكثير من المغالطات. فالصين هي في حقيقة الأمر مصدر صاف للمواد الأولية إذا ما أخذنا الأمر بمعنى «الأثر المادي». فالنمط الصيني من التنمية، وهو المرتبط عموماً ببلدان الجنوب العالمي، يترك هذه الدول وهي تعاني من تكاليف بيئية كبيرة جداً، بينما ومن الناحية الاستهلاكية فإنّ منافع استخراج الموارد الطبيعية تذهب بشكل مباشر إلى الدول الثرية، وذلك في ظلّ ظروف يسيطر عليها التبادل البيئي غير المتكافئ.

المحيطات كمشاعات عالمية:

إنّ النهب البيئي الذي حدث على طول القرون عبر أنماط متنوعة من المصادرة والاستغلال المفرطين بشكل مباشر على المستعمرات والمستعمرات الجديدة في الجنوب العالمي، قد تركت الأثر الإمبريالي البيئي أيضاً على المشاعات العالمية، وهي المحيطات وطبقات الجو. منذ صدور قانون البحار عام 1982، بات قرابة نصف محيطات العالم ضمن نطاق حكم الدول القومية، ومعظمها ضمن «المناطق

لقد قادنا العصر
الذهبي للنمو
الرأسمالي إلى
تخط هائل لحدود
الكوكب وخلق ما
يسمى تصدعات
انثروبوسينية

من مداواة الكوكب؟ «1»

بالارتفاع. وعند حساب حصة الفرد من انبعاثات الكربون المتراكمة في عام 2012، يظهر أن دول المركز الرأسمالي قد تخطت بالفعل حصتها بقرابة 568 مليار طن مكعب، منشأة دينا أو التزامات كربون هائلة تجاه الدول النامية.

البلدان الأفقر تتحمل العبء الأكبر:

رغم أن القطبين يسخنان أسرع من الأقاليم الأدنى على خط العرض العالمي، فإن الآثار على المناطق المتنوعة وخاصة الجافة، شديدة جداً. إن الاحتباس الحراري يضرب المناطق الأكثر دفئاً وانخفاضاً على خطوط العرض، الإستوائية وشبه الإستوائية من الأرض. العديد من الدول التي تتوضع عند خطوط العرض الدنيا تواجه زيادة في درجات الحرارة تهدد بجعلها غير صالحة للحياة. وعليه: فإن ظروف نظام الأرض تحدد أي الأقاليم العالمية هي الأكثر تأثراً بالتغير المناخي، حيث البلدان الإستوائية وشبه الإستوائية هي الأكثر عرضة للآثار المناخية. وكما أعلنت إحدى الدراسات الهامة جداً في عام 2011: «أن البلدان الأكثر تأثراً بالاحتباس الحراري ليست هي البلدان الأكثر مسؤولية عن الاحتباس. الحقيقة هي أن آثار الاحتباس الحراري تظهر أولاً في البلدان ذات خطوط العرض المنخفضة التي لديها نسب انبعاثات منخفضة لا يبرره أي سبب اقتصادي أو اجتماعي».

كما أعلن عالما المناخ جيمس هانسن ومايكو ساتو: «أن ارتفاع المناخ نفسه يفرض أثراً كبيراً غير متوزع بشكل متساو على الإطلاق في بعض الأقاليم على خطوط العرض المتدنية... ينتج عن انبعاثات الوقود الأحفوري المعتادة، أن بعض أقاليم الشرق الأوسط لن تكون صالحة للحياة بشكل فعلي في نهاية القرن». إن البلدان شبه الإستوائية هي عرضة بشكل خاص لتشدد الجفاف فيها. على النقيض، فإن البلدان المتواجدة على خطوط العرض الأعلى، وهي البلدان الأكثر ثراءً عموماً والتي تتأثر بازدياد العواصف والجفاف وموجات الحر الناجمة عن تغير المناخ، ستجد بأن درجات حرارتها المتوسطة ستتحسن أكثر فأكثر نحو المعدل الأمثل عالمياً. إذا ما نظرنا إلى حقيقة الإمبريالية، فإن الاستجابة الرئيسية لهيكل القوة الاقتصادية والعسكرية في الشمال على هذا الصعد المناخي، تشير إلى المزيد من الخطر المحدق ببلدان الجنوب العالمي من جراء تغير المناخ. يبدو هذا واضحاً عند النظر إلى الولايات المتحدة، حيث الإستراتيجية الكبرى الجديدة هي «الهيمنة على الطاقة» العالمية من خلال التوسع في إنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه في كسب امتيازات أكبر فيما يتعلق بالقوة الجيواقتصادية والجيوسياسية. ففي هذه الأثناء يتحضر جيش الولايات المتحدة لمجموعة من الثغرات الجديدة، وذلك بما يتصل تحديداً بالنفط والماء، وللتدخل لتأمين هيمنة الولايات المتحدة العالمية في هذه الظروف المتغيرة. تعمل المصالح العسكرية والاقتصادية جنباً إلى جنب لوضع إستراتيجية لوسائل تأمين سلاسل القيمة والموارد العالمية، بحيث تقوم بحراسة الحصن، أمريكا وخطوط إمدادها- وتعمل حتى اليوم اليابان وأوروبا معها كشركين صغيرين. يمكننا ملاحظة إعادة التوضع الإستراتيجي للإمبريالية الذي قد يزيد من السمات المدمرة للأنثروبوسين بأفضل ما يمكن عبر تفحص السباق للسيطرة على الموارد الطبيعية في مجالين رئيسيين: الوقود الأحفوري والمياه.



العالمية إلى 1,5 درجة مئوية. في الوقت الحالي، أكثر من 60% من الكربون المسموح بانبعائه ضمن هذه الميزانية يذهب إلى الغلاف الجوي. وكما هي العادة فإن مجال الأعمال يضع العالم على مسار يتخطى ترليون طن متري من الكربون، ليصل بالكوكب إلى حد حرارة 2 درجة مئوية- ليصل إلى تغير مناخي لا يمكن عكسه- في 2035. إن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تراكمية، ولهذا فإن ما يهم هو الكمية التي تسهم بها كل دولة أو إقليم. ساهمت الولايات المتحدة وكندا وأوروبا واليابان وأستراليا مجتمعين بحوالي 61% من كامل الانبعاثات، وذلك بالمقارنة مع 13% للصين والهند مجتمعين. روسيا تسهم بـ 7% أخرى، وسفن العالم ووسائل نقله الجوية تسهم بـ 4% ويسهم كامل الكوكب المتبقي بـ 15% من الانبعاثات التراكمية. تزداد هذه الفوارق في حال استخدام الانبعاثات القائمة على الاستهلاك بدلاً من الانبعاثات القائمة على الإنتاج.

من وجهة نظر الجنوب العالمي، يعني هذا بأن مساحة الغلاف الجوي من أجل استخدام الوقود الأحفوري بهدف تحقيق تطورهم الذاتي قد تم الاستيلاء عليه بالفعل من قبل الدول الإمبريالية، ولم يتبق سوى القليل جداً لدول الجنوب العالمي لكي تطور اقتصاداتها. من حيث المبدأ، وضع مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ تبعاً لبرونو كيتو الكثير من المسؤولية على الدول الثرية لتقليل انبعاثات الكربون، فنص بشكل صريح على أن البلدان المدرجة ضمن المرفق الأول ستخفض انبعاثاتها بشكل كبير، قبل البلدان النامية التي لديها عدد أقل من الانبعاثات التراكمية. رغم ذلك فإن انبعاثات الولايات المتحدة للفرد تبقى ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، ولا تزال انبعاثاتها الكلية مستمرة

البحرية الإقليمية تستولي على الموارد من السمك المحلي وعلى كامل سلسلة البشر الذين يعتمدون على نشاطات الصيد التقليدية. إن اتفاق الاتحاد الأوروبي مع المغرب وماوريتيوس وموريتانيا وجزر الباسيفيك كمثل، تتبنى هذا الشكل من نزع الحيازة. لقد تضاعفت أساطيل الصيد العالمية في سعتها لتصل إلى 3,5 مليون زورق منذ سبعينات القرن الماضي، لكن السفن الصناعية منها- والتي تشكل نسبة 1% فقط- تلتقط قرابة 60% من السمك. تحصل الدول الصغرى عادة على مبالغ زهيدة جداً مقابل بيع حقوقها في الصيد للأساطيل الدولية.

مشاعات طبقات الجو:

إن ما يسمى أحياناً بمشاعات طبقات الجو يظهر النتائج التاريخية لإمبريالية بشكل مختلف تماماً. أجبر تغير المناخ الذي سببه عصر التأثير البشري والذي نجم بشكل رئيس عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتراكمة منذ الثورة الصناعية، المجتمع الدولي على اعتماد ميزانية مناخية ضمنية مستندة إلى وضع قيود على انبعاثات الكربون، والتي يحددها أقصى المستويات المقبولة لتكرير الكربون في الغلاف الجوي. يعني هذا إيجاد طريقة للعودة إلى 350 جزيئاً في المليون «ppm» من الحالي 414 مليون جزيء في المليون من تركيز ثاني أكسيد الكربون في طبقات الجو، وذلك مع البقاء بأي ضمن تحت 450 جزيئاً في المليون. إن الهدف هو تحديد الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية، ليبقى التغير المناخي قابلاً للسيطرة ويمكن عكسه. وفقاً لهذه المقاييس فإن اللجنة المختلطة لتغير المناخ قد دعت إلى صافي انبعاثات كربونية صفري بحلول 2050، وهو ما من شأنه أن يعطي ما لا يقل عن احتمال 50% للحد من زيادة متوسط درجات الحرارة

الاقتصادية الخاصة». قرابة 38 دولة، معظمها دول صغيرة، ولكن هناك دولاً كبيرة، مثل: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تملك اليوم محيطات أكثر مما تملكه من أرض ضمن صلاحية حكمها. سهل هذا استنزاف موارد المحيطات. كما أنه منح أيضاً هيمنة في الواقع للدول الإمبريالية، وهي التي تملك المال والتكنولوجيا لاستغلال هذه الموارد. كما أن دول المركز هذه قادرة على الاستيلاء والسيطرة والانتفاع من الدول الطرفية، لا سيما مع النفوذ الاقتصادي الذي توفره زيادة الخصخصة في أنظمة إدارة المحيطات. والنتيجة التي شهدناها بوضوح في الأعوام الأخيرة هي ما يسمى «انتزاع المحيط»، حيث يتم إبعاد الدول الصغرى والصيادين الصغار، ويسمح للشركات متعددة الجنسيات بالدخول مكانها عبر الإفراط في استغلال الدول مواقع الصيد وموارد قاع البحار. في هذه الأثناء، تسمح سلطات قاع البحار الدولية للدول والشركات باستغلال النفط والغاز والمعادن والمعادن الثمينة في وتحت قاع المياه الدولية لمصلحة هذه الشركات، رغم حقيقة أن هذه المحيطات مملوكة على المشاع.

كما أعلن المقرر الخاص للأمم المتحدة في حقوق الطعام، أوليفيه دي شوتر في 2012: «أن انتزاع المحيطات- بشكل اتفاقات ضبابية تؤذي صيادي السمك الصغيرين... وتأخذ الموارد من المجتمعات المحلية- يمكنه أن يشكل تهديداً جاداً مثلما يفعل انتزاع الأرض». وعليه فإن انتزاع المحيطات هو عملية «حصار للمشاعات البحرية» كما حصل في حصر الأراضي المشاع في بريطانيا عند طرد السكان منها لدفعهم إلى المدن، والعمل بشكل إجباري في المعامل، المترجم». أعلنت مؤسسة «عبر الحدود» في عام 2012 بأن: «الأساطيل الكبيرة التي تعمل في المناطق

لقد تم استهلاك مساحة الغلاف الجوي المتاحة لاستخدام الوقود الأحفوري ولم يتبق سوى القليل لدول الجنوب لتطور اقتصادياتها

الواقعية حاجة للفن والمجتمع



في واقعه الاجتماعي تتشكل لديه الانطباعات والأحاسيس الجمالية مع تشكل مختلف آرائه ووعيه الاجتماعي خلال ممارسته نشاطه الاجتماعي. وهنا تظهر الخصائص المميزة لكل وعي جمالي لكل مجتمع تبعاً لطبيعة النشاط الاجتماعي فيه. وهو ما يرصده الفنان في علاقته العضوية الواقعية بمجتمعه. بمعنى آخر، الواقعية لا تحصر فهم الفن واتجاهاته وتياراته بين ممارسيه. وإنما تُعَيِّن القوى المنتجة على فهم الإيديولوجيات والعمليات التي تقف وراء الإنتاج الفني. وبالتالي، تتيح لها تحديد التيارات والاتجاهات المعبرة عن ذوقها الأصلي وحاجاتها الفعلية فنياً وواقعياً وجمالياً، وبالتالي، نمو ثقافتها ووعيتها الاجتماعي. وهو ما يتناقض مع نظريات الإيديولوجيا الليبرالية التي تفصل الفن عن مجتمعه مروجة استقلاليتها وعودته بالكامل للإبداع الفردي فقط! وهو ما يؤدي إلى ظهور مفاهيم نخبوية الفن ونخبوية متلقيه، والتي تُشيع مفاهيم عزلة أرسطو القوية الفنون الروحية في مواجهة توحش الجمهور الشعب. وهو مفهوم عدائي تجاه الواقع الموضوعي، إضافة إلى ترويج فكرة عدائية الشعب للفن! وهي أعلى مفاهيم القباحة الفنية المتلبسة بالجمال والموجهة ضد الشعوب.

تُطرح جمالياً- فنياً، وعليه، فإن حلولها تُطرح جمالياً- فنياً كذلك، وهو ما يحيي جميع الجوانب التقدمية والثورية في التاريخ الجمالي الاجتماعي للمجتمع، كما حدث إبان الثورتين الفرنسية والبلشفية. بمعنى أدق، تمثل الواقعية في حقل الفن الإيديولوجيا المادية التقدمية الثورية قبالة الإيديولوجيات المثالية الليبرالية العفنة. وعلى ذلك، فهي ترتبط بالسياسية، وعن الواقعية خرج أعظم الفنانين، ناجي العلي وغسان كنفاني وزياد الرحباني وأحمد فؤاد نجم والشيخ إمام ودافنشي وغوته وتولستوي وتشيكوف وآخرون، والذين ربطوا خلاص الفرد بالخلاص الجماعي، فانخرطوا في حقول السياسة، بغض النظر عن حجم الثمن الذي يدركون أنهم مؤدوه. على عكس دور «رواد» الفن المثالي الحديث الموسوقين لحياوية الفن- ذاتيته، بمعنى «تحرير» الفنان من القوانين الموضوعية للعالم الواقعي- الكون والمجتمع-، وانعكاس ذلك الدور انحطاطاً في الفن لربطه قسراً بالذاتية الشكلية، وبالتالي بالماورائية الفنية.

الواقعية إذا أداة من أدوات النضال الطبقي، ويمكن إذا فهم أسباب معاداة الطبقات السائدة لها.

2.

الواقعية غير نخبوية، فهي تعترف أن لكل فرد في المجتمع شكلاً من أشكال الذوق الجمالي لواقعه، ومن هنا تبرز أهمية علاقة الفنان العضوية بالمجتمع، وتفعيل واقعية فنه. كذلك إن الاهتمام بمسائل الفن، هو شأن عام جمالي، يحق لكل فرد أن يبلي برأيه الجمالي فيه، وحيث إن التلقي والإحساس الجماليين مكتسبات عامة لجميع البشر، وهي ليست تخصصات علمية في التكنولوجيا والطب، فإنه يحق لكل فرد التعبير عن مثله العليا في الفن، ويتخذ نهجه الفني المتلائم مع وعيه الاجتماعي. الإنسان

العضوي بالقيادة الإنتاجية في المجتمع، وانعكاس نمطها على النواحي الفلسفية والسياسية والأخلاقية والدينية والفنية.. إلخ.

وعلى ذلك، فإن في الواقعية الفنية- التي تتصل وثيقاً بالحياة- يتجلى تاريخ الإنسان والمجتمع البشري منذ بدأ الإنسان يخط تصورات بالبرسم والنقش وتاريخه على جدران كهوفه، وهي بالتالي على علاقة مباشرة بالفلسفة وتاريخها، حتى أن بعضاً من الباحثين يجدون أنها فرع من فروعها دون أن يخلطوا بين عمل القوانين الموضوعية العامة في الوعي الجمالي، والخصائص المميزة للفن التي تمنحه استقلاليته النسبية الخاصة. ولكي يستعيد الفن دوره الرائد للعلوم في تطوير الوعي الاجتماعي وتصويب أهدافه بما يحقق مصالحه الفعلية، عليه استعادة واقعيته، وإعادة ارتباطه بالمجتمع اليوم، وبثقافته، وتاريخه الوطني، وبنينته الأخلاقية، وتاريخ الدين والإلحاد فيه، وأشكال النشاط النفسي فيه. وبالتالي، إن الواقعية تدفع بالمجتمع إلى الأمام لأنها متأثرة به، ومؤثرة فيه، وهو ما سيؤدي إلى تطوير الفن ذاته، والدفع بالظواهر المتفرعة عنه، كالنقد والبحث التاريخي في مجمل الظواهر الفنية قديماً، ما يدفع الفن في علاقته الانعكاسية معها إلى الأمام في المنحى التطوري الصاعد، وسينعكس ذلك إيجاباً على تطور الوعي الجمالي الاجتماعي في المجتمع.

وحيث إن لكل فرد في المجتمع شكلاً من أشكال الذوق الجمالي لواقعه، تتوجه الواقعية إلى المجتمع والفرد فيه، وإلى علاقة الفرد بالنواحي الجمالية في العالم والحياة، وتوجيهها سلبياً بما يتعارض مع الإيديولوجيات السائدة، بحيث تتجذر علاقته الجمالية بعلاقته مع العالم موضوعياً وعضوياً، بما يتيح ربط الوعي الجمالي بالوعي الاجتماعي، وتالياً بالوعيين الاقتصادي والسياسي؛ إذ إن أهم القضايا والمشاكل الاجتماعية

يتناقض مستوى التطور العلمي الذي أدركه المجتمع البشري اليوم مع جملة المفاهيم الشائعة والمشوهة ضمن أطر سيادة الليبرالية. فمن احتكار العلم وخصخصة منجزاته إلى تشويه الوعي الجمالي الفني، وهو ما ينعكس تشويهاً بشكل عميق على وعي الإنسان لأهدافه في خصوصيتها الفردية وعموميتها الاجتماعية التي تفترض أنه القوة الدافعة الأساسية لمجمل العملية الاجتماعية وبناءها الفوقية التي تقع ضمنها الثقافة- الفن. وهو ما يؤدي أخيراً إلى صد تشكيل وعي فني ثقافي جذري، ويمنع وجود رواد فنيين ضمن مجتمعاتهم للنضال ضد إيديولوجيا الراسمال المتفسخ بعين الفن الواعية.

■ سلاف صالح

تلقي اليوم بعض الضوء على ضرورة إعادة الاعتبار للواقعية في الفن كإحدى أوجه الأدوات الثقافية في تشكيل الوعي الاجتماعي لمواجهة السيول الثقافية الفارغة مضموناً التي تجرفنا بها الإيديولوجيات السائدة:

1.

يدخل الفن، وهو «أعلى شكل مميز للنشاط الجمالي في المجتمع»، متضمناً الأدب والرسم وفنون العمارة والفنون التطبيقية، والسينما والمسرح والإعلام..، ضمن أشكال البنية الفوقية المكونة للوعي الاجتماعي، والقائمة على قاعدة نمط الإنتاج الاجتماعي، وفيه تنعكس إيديولوجيا الطبقة السائدة- الليبرالية التي تدعي وراثتها كامل التراث الفني الإنساني. غير أن الواقع التاريخي لنشوء الفن وتطوره، يناقض ذلك؛ فالإحساس الجمالي البدائي نشأ منذ بدأت الجملة العصبية الحسية للإنسان الواعي بتلقف العناصر والظواهر التي تشكل العالم الموضوعي، وطباعها في وعيه مشكلة أنفعالاته ومشاعره وعواطفه، ثم وعيه الجمالي البدائي الذي أخذ بالتطور مع تشكل المجتمعات البشرية وبدء تعقد الحياة فيها، وصولاً إلى تشكيل أنماط الإنتاج الاجتماعي، وهو ما يعكس ارتباطه

أغنيات الثورة والغضب

أهل أتابك حديث الملاحم، وذبح الأناسي ذبح البهائم، وقصة شعب تسمى: حصاد الجماجم، ومسرحها قرية اسمها: كفر قاسم.

توفيق زياد

لؤي محمد

ابن مدينة الناصرة

توفيق أمين زياد، شاعر وكاتب من فلسطين وقائد سياسي شيوعي، ولد في مدينة الناصرة عام 1929 وتوفي سنة 1994. درس أولاً في الناصرة ثم ذهب إلى موسكو ليدرس الأدب السوفييتي. شارك طيلة السنوات التي عاشها في حياة الفلسطينيين السياسية داخل الأرض المحتلة، وناضل من أجل حقوق شعبه. وكان من وجوه الحركة الشيوعية البارزين في الأرض المحتلة ورئيساً لبلدية الناصرة.

هو كاتب القصائد التي تحولت إلى أغاني وأصبحت جزءاً من التراث الحي لأغاني المقاومة الفلسطينية في القرن العشرين. بالإضافة إلى ترجماته للادب الروسي وأعمال الشاعر التركي ناظم حكمت.

في صفوف الشعب

لعب توفيق زياد دوراً مهماً في إضراب يوم الأرض الفلسطيني في 30 آذار 1976، عندما تظاهر آلاف الفلسطينيين دفاعاً عن الأرض. ظل توفيق مستهدفاً من السلطة طيلة حياته، حيث اعتبر واحداً من الرموز الأساسية لصمود الشعب الفلسطيني وتصديه للصهيونية. وتعرض إلى عدد من الاعتداءات التي تعرض لها بيته، حتى وهو عضو كنيست ورئيس بلدية. وفي كل يوم إضراب عام للجماهير، هاجموا بيته بالذات، وعاثوا فيه خراباً واعتدوا على من فيه. قصته في يوم الأرض معروفة، عندما حاول الاحتلال إفشال إضراب يوم الأرض 30 آذار 1976 الذي أطلقته لجنة الدفاع عن الأراضي. لكنه أثبت لهم أن القرار قرار الشعب، والشعب أعلن الإضراب ونجح وكان شاملاً، فنظم الاحتلال اعتداءاته وقتل الشباب الستة وجرح المئات، وهاجم بيت توفيق زياد، وكان الضابط الصهيوني يقول لرجاله: طوقوا البيت واحرقوه.

تكرر الاعتداء عام 1982 وفي إضراب 1990 وأثناء مجزرة الحرم الإبراهيمي 1994، وفي مرات كثيرة أصيب أفراد عائلته وضيوفه بالجراح جراء الاعتداءات. وكان الصهاينة ينفذون الاعتداءات وهم يبحثون عن توفيق زياد شخصياً. غير أن أشجع الاعتداءات كان في أيار 1977 قبيل انتخابات الكنيست، إذ جرت محاولة اغتياله، ونجا منها بأعجوبة وحتى اليوم لم تكشف الشرطة الصهيونية عن الفاعلين، لكن توفيق زياد عرفهم واجتمع بهم وأخبروه عن الخطة وتفصيلها وكيف نفذوها.

أشد على أياديكم

لتوفيق زياد العديد من الأعمال الأدبية من أشهرها «أشد على أياديكم» المنشورة عام 1966.



في احتفالية شهدت إعادة تلحين لرائعة زياد «أناديكم» وعرض فيلم حول حياته وأعماله. وافتتح حفل التأبين بقصائد للشاعر الراحل ألفتها ابنته وهيبه زياد، كما قرأت مقتطفات من رسائل شخصية وصلت للعائلة التي كانت في وقتها تقيم في العاصمة التشيكية براغ، بينما اضطر توفيق للعودة للناصرة بسبب الانتخابات عام 1974. وتحدثوا عن دور زياد المثابر في مخيمات العمل التطوعي التي شهدتها مدينة الناصرة. ومشاركته في العديد من المؤتمرات الدولية منها مؤتمر التضامن مع الشعب الفلسطيني في بروكسل عام 1980، وفي العاصمة التشيكية براغ.

إذا عطشنا نغص الصخر
ونأكل التراب إن جعنا ولا نرحل
وبالدلم الركي لا نبخل لا نبخل
هنا لنا ماض وحاضر ومستقبل
كاننا عشرون مستحيل
في اللد والرملة والجليل
يا جذرنا الحي تشبث
واضربي في القاع يا أصول
أفضل أن يراجع المظهد الحساب
من قبل أن يفتل الدولار
الناصرة تحيي ذكرى زياد
أحييت مدينة الناصرة الذكرى الـ 25 لرحيل
الشاعر والقائد الفلسطيني توفيق زياد،
وسط حضور حشد غفير من أهالي المدينة،
وكافة المدن والبلدات الفلسطينية المحيطة،

كانوا وكنا



خاضت الحركة الطلابية السورية نضالها الوطني ضد الاستعمار الفرنسي منذ عشرينيات القرن الماضي حتى الجلاء. كما وقفت الحركة بحزم ضد السياسات التي تحاول النيل من مكاسب الطلاب والجامعة. في الصورة إضراب طلاب وطالبات جامعة دمشق عام 1929 احتجاجاً على تخفيض 75 ألف ليرة من ميزانية الجامعة. حيث وقفت إحدى الطالبات تخطب في الطلاب داعية إلى النضال ضد القرار.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم السبت 10 / 08 / 2019» «فاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

فاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

أزمة «نخب» أم أزمة جماهير؟



الثورية فرضت معايير ما سمي بالنخب، دون نكران أن بنية المجتمع الرأسمالي كانت لا تزال تُعبر عن رأسمال صناعي إلى حد ما، وبالتالي تُعبر عن مستوى من الواقعية النسبية، إضافة إلى انحكامها بشروط الصراع الناشئة نفسها، أما اليوم، فرأس المال الربيعي نفسه سوف يشكل بالضرورة قوى في منطقتها السياسية وممارستها منفصلة إلى حد ما عن الحركة الإنتاجية الفعلية، وبالتالي، تفقد إلى هذا الحد أو ذاك من معايير عقولتها النسبية، كتمثيل لحركة الرأسمالية المأزومة في شكلها المالي الإجرامي.

وحتى نعود إلى جدلية «النخب» والجماهير، إن سقوط «النخب» هو في جوهره تراجع للصراع الطبقي الجذري على مستوى العالم في العقود الماضية، وتعبير عن الأزمة العميقة للرأسمالية وقواها الرئيسية ثانياً، وثالثاً: هو تعبير عن نجاح المرحلة الليبرالية ثقافياً واجتماعياً، والتي فرغت الممارسة الاجتماعية من معايير الواقعية والمنطق الجماعي الذي ساد في مرحلة سابقة. هذه هي الشروط الموضوعية لفهم ظاهرة تراجع «النخب»، وأيضاً ضرورة لفهم استعادة صناعتها، فهي اليوم يمكن رؤيتها في النماذج السياسية الصاعدة إلى حد ما، فهل هناك من ينكر اليوم أن «نخبة» روسيا تتناقض مع الهزل الذي ساد في روسيا قبل وما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في شخص مدمن الكحول يلتسين؟ الدور الفعلي وشروط تحقيقه هي ما تفرض النموذج الفردي الذي يعكس هذه المهام، وهو ما يصنع «أبطالاً» و«نخباً» تاريخية.

«النخب» السياسية على مستوى الجهاز الثقافي والإعلامي والسياسي للدولة، بل تشكل الإطار أيضاً للوعي الجماهيري. فمن جهة هناك عقود التسطيح الليبرالي المسابقة على مستوى الاستهلاك والفرديانية والبعد عن الممارسة السياسية الصراعية، والتشبع بالمفاهيم العدمية، والموقف الانتقاري السلبي واليومي التبسيطي الحديث، ومن جهة أخرى غياب الفكر النقض المنظم والعلمي، كل ذلك ساهم في تشكل وعي هو من حيث مضمونه يلتقي وبشكل بنوي مع خطاب رسمي غير ناضج سياسياً. وهكذا عندما أتت الأزمة في هذا النموذج الذي ساد طوال العقود الماضية لم يكن لدى الوعي الاجتماعي قاعدة ناضجة بحاجة لخطاب سياسي عميق، بل صار لزاماً على الخطاب الرسمي نفسه لكي يحاكي تراجع الوعي السياسي الاجتماعي، وبالضرورة تراجع معايير الفكر النقدي العلمي أن يكون من ذات البنية الفكرية السائدة ورموزها. لذلك فكل الكلام عن سقوط «النخب» بالمعنى المطلق هو منطق تشويهي وتضليلي، لأن هذا المنطق يؤدي للقول: إن المرحلة التاريخية الراهنة لا تسمح بممارسة سياسية علمية نقدية ناضجة. بينما الأصح القول هو أن ما سقط هو «النخب» التي تعكس المرحلة الماضية وهي تموت مع موته. إن المرحلة الراهنة كنتيجة للمرحلة الماضية هي مرحلة لا تتطلب «نخباً» بالمعنى الكلاسيكي الذي هو نفسه انعكاس تاريخي سابق لصراع سياسي ناضج، شكلت القوى الثورية فيه معيار الممارسة البورجوازية النقيضة نفسها، فشروط الصراع الذي فرضته التجارب

إن مقولة
سقوط النخب
مقولة مضللة
والادف ان النخب
التي سقطت
هي التي تعكس
المرحلة الماضية
وتموت مع
تموتها

يعزو حالة أمريكا الراهنة إلى شخص رئيسها. التحليل البديل يقول: إن ظاهرة ترامب هي دليل على وضوح الدور الأمريكي الذي يلعب دون قفازات ويمارس وقاحة، وذلك ناتج عن عمق الأزمة التي ضعف فيها الجانب الدبلوماسي السياسي المباشر لصالح منطق قطاعي الطرق والنهب العلني والمافوي. ضيق الهامش هذا أمام المستويات الدبلوماسية، وغياب الحد الأدنى من أخلاقيات سياسية علنية، هو تعبير عن ضيق الهامش السياسي نفسه. فالكذب والرياء الضمني تاريخياً صار علنياً، ولم يعد من الممكن تغطيته، كما باقي جوهر المنظومة الرأسمالية التي تعبر عن نفسها علنياً في العلوم والطب والثقافة والاقتصاد بعد محاولة التعمية المؤقتة في العقود الماضية على أساس الليبرالية. وما شخص ترامب نفسه إلا تعبير عن هذه الشروط التي سيكون على كل شخص يلعب الدور المطلوب أن يعبر عن منظومة القيم التي تحملها المرحلة الراهنة من الصراع في العالم. بينما على النقيض مثلاً نرى أن الأطراف التي تواجه الممارسة الأمريكية تعبر عن أداء دبلوماسي وسياسي بعيداً عن التعنت والرعونة ونهج قاطعي الطرق. هكذا وعلى أساس شروط الصراع نفسه تنفرض آليات الممارسة السياسية والثقافية الفوقية ليس فقط في شخص رؤساء الدول، بل على مستوى «النخب» السياسية ككل. ولكن هل هذا هو الجانب الوحيد من المشهد؟

جدلية «النخب» و«الجماهير»
هذه الشروط ليست فقط إطاراً لحركة

أخذت ظاهرة الرئيس الأمريكي الحالي ترامب الكثير من النقاش والجدل. ومن التحليلات ما هو تبسيطي وغير علمي إلى حد السخافة، خصوصاً ذلك الذي ينسب نخبط الولايات المتحدة إلى «شخصية» و«جنون» الرئيس الأمريكي، وينحسب هذا المنطق على أغلب الدول «الإشكالية» ككوريا الشمالية مثلاً... ولهذا المنطق معانيه السياسية العامة، ولكنه أيضاً يحمل معاني تاريخية جديدة.

■ محمد المعوش

دور الفرد في التاريخ

هذا المنطق الفردي المحض الذي يضحّم من خصال الشخص وقدراته وكأنها هي المحرك الأساس للتاريخ، بينما تجري التعمية وتجاهل القوانين الموضوعية التي لا يمكن للفرد أن يقدر على لعب الدور الفردي الممكن خارج حركة الواقع المادية. وهو ما عاجبه بشكل موسع جيورجي بليخانوف في كتابه «دور الفرد في التاريخ» على أساس حدود ممارسة الفرد التاريخية ارتباطاً بالظروف التي تشكل أساس الدور الفردي نفسه وشروط ممارسته. فالبشر هم الذين يصنعون تاريخهم فعلاً، ولكن ضمن الشروط المادية وليس خارجها. هذه العلاقة الجدلية بين الذاتي والموضوعي، تقول: إن الظروف تصنع الفرد، ولكنها تصنعه في كونه عنصراً فاعلاً، وليس ككائن متلق سلبي للظروف. لهذا فكل التحليل التي تعلي من شأن الفرد - وهنا مأخوذ مثال الرئيس الأمريكي الحالي - دون دراسة الشروط الموضوعية، هي مقولات تمارس التعمية عن الشروط الموضوعية.

الشروط الموضوعية التاريخية
هناك فعلاً تحليل نقض عن ذلك الذي